موقفُ علماءِ الجَرحِ والتعديلِ مِنْ جَرْحِ الأَقْرَانِ

(بينَ النظريةِ والتطبيقِ)

تأليف
د. عِمَاد عَلِيّ عَبْدِ السَّمِيعِ حُسَيْن
أستاذ الدِّرَاسَات الإسْلاميّة المشارك
بِكُلية الآدَابِ والعُلُوْمِ الإِنْسَانِيَّة - جَامِعَة طيبة - بالمَدِيْنَة المنورة

دار المأثور

موقفُ علماءِ الجَرحِ والتعديلِ

مِنْ جَرْحِ الأَقْرانِ

(بينَ النظريةِ والتطبيقِ)

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م



دار المأثور للطباعة والنشر والتوزيع

المدينة المنورة: أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية - هاتف: ٠١٤٨٤٥٣٨٠٠

الريـــاض: ص ب : ٢٤٠٦٣٥ - الرمز البريدي ١١٣٢٢ - جوال: ٠٥٥٨٨٣٥٠٥٦

هاتف: ٠١١٤٢٥٣٨٨٣ - فاكس: ٠١١٤٢٧٧٣٧٩

القـاهـــرة: جـــــوال ٠١١١٢٣٧١٢٨٠ ـــ www.daralmathour.com

مَوقِفُ علماءِ الجَرحِ والتعديلِ مِنْ جَرْحِ الأَقْرَانِ

(بينَ النظريةِ والتطبيقِ)

تأليف

د. عِمَاد عَليّ عَبْدِ السَّمِيعِ حُسَيْن

أستاذ الدِّرَاسَات الإسْلاميَّة المشارك
بِكُلية الآدَابِ والعُلُومِ الإِنسَانِيَّة - جَامِعَة طيبة - بالمَدِينَة المنورة

دار المأثور

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله اللطيف الخبير، سبحانه صان أعراض العباد بأن حرَّم عليهم أن يغتاب بعضهم بعضًا، فقال: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحُجرات: ١٢].

والصلاة والسلام على عبد الله ورسوله، سيدنا محمد، الذي ما انتقل إلى الرفيق الأعلى إلا وترك لنا مِنْ كل شيء علمًا، وطبق أحكام القرآن في الواقع العلمي، فترك لنا نهجًا رشيدًا، وصراطًا مستقيمًا، لا يضلُّ مَنْ اتبعه ولا يَشْقى، فاللهم أجزه عنا خير ما جزيت نبيًا عن أمته، وبعد:

فإنَّ اللَّه - تعالى شأنه- فطر البشر وجعل بينهم شيئًا مِنْ التنافس، وحدّد لهم ميدان المنافسة، فقال: ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ﴾ [المطفّفين: ٢٦]، فإن أحسنوا الإفادة مِنْ تلك الغريزة سلموا وغنموا، وإن أتبعوا الأنفس هواها، وقعوا في الحسد الذي هو الداء المُهلك للأمم، وقد حذَّر منه النبي ﷺ فقال: «**دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ: الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ، الْبَغْضَاءُ هِيَ الْحَالِقَةُ، لَا أَقُولُ تَحْلِقُ الشَّعَرَ، وَلَكِنْ تَحْلِقُ الدِّينَ...**»[١].

---

(١) رواه الترمذي في سننه: كتاب صفة القيامة، باب في صلاح ذات البين وفساده، ص (٧٠٦) برقم (٢٥١٠) وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي، ورواه الإمام أحمد في المسند (١/ ١٦٧).

*** أهمية الموضوع:**

وموضوع هذا البحث يدور حول التنافس بين فئةٍ مِنْ خِيْرة أفراد المجتمع، مُدحوا مِنْ قِبل الشارع كثيرًا، وذلك لما لهم مِنْ فضل عظيم، فهم الذين يوجهون الأفكار، ويرشدون الناس، ويصححون الأخطاء،... لكن عذرهم فيما يقع بينهم، أنهم بشر، وليسوا بشرًا معصومون!

ولهذا نبه حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما إلى هذا، فقال: «استمعوا علم العلماء، ولا تصدقوا بعضهم على بعض..» وقال مالك بن دينار «يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض..»[1].

وأكثر ما يقع التنافس بين الأقران المتعاصرين بسبب الاختلاف والتباين في المذهب أو الاعتقاد، أو التنافس على المراتب، ونحو ذلك، فتقع العداوة والبغضاء، وهذا بابُ آفِة خطير.

ولسنا بصدد محاكمة أحد على كلامه في قرينه، ولكنا نرومُ بيان أَنَّ مِثْل هذا الكلام الذي يوجد في كتب الرجال أمرٌ قد يثير اشمئزاز طلبة العلم والعامة، وقد يُسقط هؤلاء العلماء الأجلاء مِنْ أنظارهم، أو يجعلهم يتحزبون لعالم ضد آخر، وكلاهما قد أفضى إلى ما قدَّم، أو على أقل تقدير، قد يأخذ الباحث بجرح أحد الأقران لقرينه فيضعفه ويرد روايته.

والموضوع مفرق في بطون الكتب كتعقيبات للعلماء على مثل هذا النوع مِنْ الجرح، عند إيراد تراجم مَنْ جُرِّحوا لهذا السبب، فأردت أن أجمع مادة علمية تعالج القضية معالجة موضوعية، أجمع فيها بين المنهج النظري، المتمثل في القواعد التي صاغها العلماء في الجرح والتعديل، وبين المنهج التطبيقي مِنْ خلال الأمثلة الواقعية في هذا الشأن.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر يوسف بن عبد البر، (٢/٢٤٩).

* مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة التي يعالجها هذا البحث في عدة أسئلة:

- مَنْ هم الأقران؟
- وما أسباب جَرْح بعضهم لبعض؟
- وما موقف علماء الجرح والتعديل مِنْ هذا الجرح؟
- وما الثمرة التي يُحصِّلها طالب العِلم مِنْ فَهْم تلك القضية؟
- وهل يمكن أن نفهم في ضوء تلك القضية ما نراه في واقعنا المعاصر مِنْ طُعْن بعض العلماء في بعض، هذا يشكك في علم قرينه ويتهمه بالجهل، وهذا يبدع الآخر... ونحو ذلك؟

* أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة عن تلك الأسئلة، مِنْ خلال المعالجة الموضوعية لتلك المشكلة، وسيفيد مِنْ هذا البحث - بإذن الله - شرائح متعددة مِنْ طلاب العلم وشيوخه، في الوقوف على حقيقة ما يقع بين الأقران، وكيفية التعامل معه.

* منهج البحث:

يقوم البحث على ثلاثة مناهج أساسية:

١- المنهج الاستقرائي: استعملته في تتبع مسائل الموضوع في مظانه المختلفة.

٢- المنهج التحليلي: استعملته في تحليل المادة التي جمعتها مِنْ استقراء المظان.

٣- المنهج الوصفي: استعملته في توصيف ظاهرة جرح الأقران مِنْ خلال النماذج التطبيقية، للتوصل إلى تصور صحيح عن الظاهرة، ومِنْ ثَمَّ حكما صحيحا عليها.

* **خطة البحث:**

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة.

الفصل الأول: جرح الأقران في الإطار النظري، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف جرح الأقران.

المبحث الثاني: مشروعية الجرح والفرق بينه وبين الغيبة.

المبحث الثالث: الشروط التي لابد منها في المجرِّح.

المبحث الرابع: أسباب الجرح وأشهر أسباب جرح الأقران لبعضهم.

المبحث الخامس: كلام العلماء حول الجرح المبهم وصلته بجرح الأقران.

الفصل الثاني: نماذج تطبيقية لجرح الأقران وبيان موقف العلماء منه. وفيه اثنا عشر مبحثًا:

المبحث الأول: موقف العلماء مما كان بين سعيد بن المسيب وعكرمة مولي ابن عباس.

المبحث الثاني: موقف العلماء مِنْ كلام الشعبي والنخعي في بعضهما.

المبحث الثالث: موقف العلماء مِنْ كلام يحي بن أبي كثير وقتادة في بعضهما.

المبحث الرابع: موقف العلماء مِنْ جرح هشام بن عروة ومالك بن أنس لمحمد بن إسحاق.

المبحث الخامس: موقف العلماء مما كان بين مالك وابن أبي ذئب.

المبحث السادس: موقف العلماء مِنْ كلام ابن معين في الشافعي.

المبحث السابع: موقف العلماء مِنْ طعن الذهلي في البخاري.

المبحث الثامن: موقف العلماء مِنْ تحامل النسائي وابن معين على أحمد بن صالح المصري.

المبحث التاسع: موقف العلماء مِنْ الوحشة التي كانت بين ابن منده وأبي نعيم.

المبحث العاشر: **موقف العلماء مما كان بين العيني وابن حجر.**

المبحث الحادي عشر: **موقف العلماء مِنْ طعن السخاوي والسيوطي في بعضهما.**

المبحث الثاني عشر: **جرح بعض الأقران المعاصرين لبعض.**

ثم الخاتمة: **وسجلت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها مِنْ البحث.**

ثم قائمة المصادر والمراجع التي رجعت إليها.

هذا والله ولي التوفيق، ونستمد منه العون، ونسأله الرشاد والسداد، وصلي الله على سيدنا محمد وآله وصبه وسلم.

كتبه

د / عماد علي عبد السميع حسين



الفصل الأول

جرح الأقران في الإطار النظري

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف جرح الأقران.

المبحث الثاني: مشروعية الجرح والفرق بينه وبين الغيبة.

المبحث الثالث: الشروط التي لابد منها في المجرِّح.

المبحث الرابع: أسباب الجرح وأشهر أسباب جرح الأقران لبعضهم.

المبحث الخامس: كلام العلماء حول الجرح المبهم وصلته بجرح الأقران.

المبحث الأول:

تعريف جرح الأقران

* أولًا: الجرحُ لغةً واصطلاحًا:

الجَرحُ لغةً: بفتح الجيم -مصدر جَرَح، يُقَال: جَرَح، يُقَال: جرح فلانًا: سَبَّه وشتمه، وجَرَحَ الحاكمُ الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته، وجُرحت عدالته: أي: سقطت، وأصل الجرح: النقصان والعيب والفساد[1].

وقال ابن الأثير في تفسير «العجماء جَرْحها جُبار»[2]: «الجرح هاهنا بفتح الجيم على المصدر لا غير.. ومنه حديث بعض التابعين: «كثرت هذه الأحاديث واسْتجرحَت» أي: فسدت وقلَّ صحاحها، وهو استفعل، مِنْ جرح الشاهد إذا طعن فيه وردّ قوله، أراد أن الأحاديث كَثُرَتْ حتى أحوجت أهل العلم إلى جرح بعض رواتها وردّ روايته، ومنه قول عبد الملك بن مروان: «وَعَظْتُكُمْ فَلَمْ تَزْدَادُوا على الموعظة إلا استجراحًا» أي: ما يكسبكم الجرح والطعن عليكم»[3].

(١) انظر: لسان العرب: جمال الدين ابن منظور، (٢ / ٢٣٤)، والقاموس المحيط: مجد الدين الفيروزابادي، ص (١٩٦)، والمصباح المنير: أحمد بن محمد الفيومي، ص (٦١).

(٢) رواه الترمذي في سننه: كتاب الزكاة، باب ما جاء أن العجماء جرحها جبار، ص(٢١٠)، وقال: (حسن صحيح)، ومعنى قوله: (جبار: أي هدر).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين ابن الأثير الجزري، (٣ / ٢٦٣)، وانظر: لسان العرب (٢ / ٢٣٤).

والجرح عند أهل الحديث: هو الطعن في الراوي بما يسلب أو يُخلُّ بعدالته أو ضبطه، مما يقتضي تضعيف روايته وعدم قبولها[(١)].

ويُسْتَفاد مِنْ تعريف الجرح في اللغة والاصطلاح أنه بمنزلة الكشف عن عيوب الرواة، التي تؤثر في الرواية.

* **ثانيًا: الأقران لغة واصطلاحًا:**

الأقران لغة: جمع قِرن -بكسر القاف- وهو الكفء والنظير في الشجاعة والحرب، وفي حديث ثابت بن قيس: «**بِئْسَما عَوَّدْتُمْ أَقْرَانَكُمْ**»[(٢)]. أي: نظراءكم وأكفاءكم في القتال، وجمعه قرون[(٣)].

والقَرن: هو القوم المقترنون في زمان واحد، وقيل: هو الأمة تأتي بعد الأمة، وقيل: هو الوقت مِنْ الزمان.

وقد اختلف العلماء في تحديد مدته، فقيل: مدته عشر سنين، وقيل: عشرون سنة، وقيل: أربعون سنة، وقيل: هو مطلق مِنْ الزمان[(٤)].

قال الأزهري[(٥)]: «والذي يقعُ عندي، والله أعلم، أن القرن: أهل كل مدة كان فيها نبي أو كان فيها طبقة مِنْ أهل العلم، قلّت السنون

(١) انظر: مصطلح الحديث ورجاله: د. حسن مقبولي الأهدل، ص (١٩٠)، منهج النقد في علوم الحديث: د. نور الدين عتر، ص (٩٢)، وأصول الحديث وعلومه ومصطلحه: د. محمد عجاج الخطيب، ص (١٦٨).

(٢) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير: باب التحنط عند القتال، ص (٥١١) برقم (٢٨٤٥).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٤٩)، ولسان العرب (١١/ ١٤٠)، والمصباح المنير، ص (٢٩٧).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٤٥)، ولسان العرب (١١/ ١٣٧)، والمصباح المنير، ص (٢٩٧).

(٥) انظر: لسان العرب (١١ / ١٣٧).

أو كثرت، والدليل على هذا قول النبي ﷺ: «خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[(١)].

وعلي هذا فالأقران في اللغة: مَنْ عاشوا في زمنٍ واحدٍ، وكانوا نظراء متقاربين سواء في الشجاعة والحرب أو في العلم والحفظ، أو في غير ذلك.

واصطلاحًا: الأقران هم الذين تَقَارَب إسنادهم وسِنُّهم.

قال أبو عبد الله الحاكم: ((إنما القرينان إذا تقارب سنهما وإسنادهما))[(٢)].

وقال الحافظ بن حجر: ((إن تشارك الراوي ومَنْ روي عنه في أمر مِنْ الأمور المتعلقة بالرواية، مثل: السنِّ واللّقَى، وهو الأخذ عن المشايخ، فهذا النوع الذي يقال له: رواية الأقران، لأنه حينئذ يكون راويًا عن قرينه))[(٣)].

وقال السخاوي: ((الأقران هم مَنْ تماثلوا أو تقاربوا في السند، يعني الأخذ عن الشيوخ، وكذا في السنَّ، لكن غالبًا لأنهم ربما يكتفون كالحاكم بالتفاوت في الإسناد وإن تفاوت الأسنان، مع أن ظاهر كلام شيخنا -يعني ابن حجر- أنه لو حصلت المقارنة في السن دون الإسناد لكفي))[(٤)].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور، ص (٤٦٧)، برقم (٢٦٥٢).

(٢) معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (١/ ٢١٥).

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أحمد بن علي بن حجر، ص (٧٨).

(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (٤ / ١٨٢).

ومما سبق نخلص إلى أن جرح الأقران: هو عبارة عن طعن بعض العلماء المتعاصرين في الزمن في بعض بالثلب وذكر المعايب، لحسد أو عداوة أو عدم معرفة ونحو ذلك.



المبحث الثاني:

مشروعية الجرح والفرق بينه وبين الغيبة

قال أبو عيسى الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد عابَ بعض مَنْ لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحدٍ مِنْ الأئمة مِنْ التابعين قد تكلموا في الرجال، منهم: الحسن البصري وطاووس تكلما في معبد الجُهني، وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلم إبراهيم النخعي وعامر الشعبي في الحارث الأعور، وهكذا روي عن أيوب السختياني وعبد الله بن عون، وسليمان التيمي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، ويحيي بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم مِنْ أهل العلم، أنهم تكملوا في الرجال وضعَّفوا، وإنما حملهم على ذلك عندنا -والله أعلم- النصيحة للمسلمين، لا يُظن بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يُبَينوا ضعف هؤلاء لكي يُعرفوا، لأن بعضهم -من الذين ضُعفوا- كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهمًا في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلة وكثرة خطأ، فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين وتثبتًا، لأنَّ الشهادة في الدين أحق أن يتثبت فيها مِنْ الشهادة في الحقوق والأموال، وأخبرني محمد بن إسماعيل، حدثنا محمد بن يحيي بن سعيد القطان، حدثني أبي قال: سألت سفيان الثوري وشعبة ومالك بن أنس

وسفيان بن عيينة، عن الرجل تكون فيه تهمة أو ضعف، أسكُتُ أو أُبيِّن؟ قالوا: بيِّن»[(١)].

وقد ثبتَ في الأصول العامة للشريعة وجوبُ حفظ الدين على المسلمين، وجرح الرواة وبيان أحوالهم نصيحةً يتحقق بها حفظ الدين، فإن ذلك إغلاق لطريق الكذب أن ينسب منه شيء إلى الشريعة وهو ليس منها، ومِنْ شواهد القرآن على مشروعية الجرح: قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾[البَقَرَة: ٢٨٢].

قال الحافظ ابن كثير في قوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾[البَقَرَة: ٢٨٢].

«دلالة على اشتراط العدالة في الشهود، وهذا مقيدٌ حكم به الشافعي على كل مطلقٍ في القرآن بالإشهاد مِنْ غير اشتراط، وقد استدل مِنْ ردّ المستور بهذه الآية الدالة على أن يكون الشاهد عدلًا مرضيًا»[(٢)].

ومنه قول الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾[الحُجرَات: ٦]. قال الشوكاني: «والمراد مِنْ التبين التعرف والتفحص، ومن التثبت الأناة وعدم العجلة، والتبصر في الأمر الواقع والخبر الوارد حتى يتضح ويظهر»[(٣)]. وقال القرطبي: «في هذه الآية دليل على قَبُولِ خبر الواحد إذا كان عدلًا، لأنه إنما أمر فيها بالتثبت عند نقل خبر الفاسق، ومَنْ ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعًا، لأن الخبر أمانة والفسق قرينة يبطلها»[(٤)].

---

(١)الجامع الصحيح للترمذي: كتاب العلل، ص (١٠٦٦).

(٢)تفسير القرآن العظيم: عماد إسماعيل بن كثير الدمشقي، (١ / ٣١٧).

(٣)فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية: محمد بن علي الشوكاني، (٥/٧٨).

(٤)الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، (٨ / ٢٢٤).

والسنَّةُ فيها أحاديث كثيرةٌ تدلُّ على أن التجريح - وإن كان في أصله غيبة- إلا أنه متى اقتضته مصلحة شرعية جاز بلا خلاف، ولذلك قال النووي في باب تحريم الغيبة مِنْ كتاب المنهيات: «اعلم أن الغيبة تُبَاح لغرضٍ صحيحٍ شرعي، لا يمكن الوصول إليه إلا بها.. منها: جرح المجروحين مِنْ الرواة والشهود، وذلك جائزٌ بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة»[١].

ومِنْ تلك الأحاديث ما رواه البخاري مِنْ حديث عائشة رضي الله عنها في قصة الرجل الذي استأذن على النبي ﷺ فقال: «**ائْذَنُوا له بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ**»[٢].

وما رواه مسلم مِنْ حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها لما طُلِّقت وانقضت عدتها فاستشارت النبي ﷺ في رجلين خطباها، فقال لها: «**أَمَّا أبو جَهْمٍ فلا يَضَعُ عَصَاهُ عن عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ له أنكحي أُسَامَةَ بن زَيْدٍ..**»[٣].

وكفى بمثل هذين الحديثين حجة على مشروعية الجرح، فقد ذم النبي ﷺ أناسًا لمصلحة وزكّي آخرين.

قال الخطيب البغدادي: «في هذا الخبر دلالة على إجازة الجرح للضعفاء مِنْ جهة النصيحة لتجتنب الرواية عنهم، وليُعدَل عن الاحتجاج بأخبارهم لأن رسول الله ﷺ لمّا ذُكِرَ في أبي جهم أنه لا يضع عصاه عن عاتقه، وأخبر عن معاوية أنه صعلوك لا مال له، عند مشورة استشير

---

(١) رياض الصالحين: يحي بن شرف النووي، (٢ / ١٦٠٨).

(٢) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب، ص (١١٣١)، برقم (٦٠٥٥).

(٣) رواه مسلم في صحيحه: كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها، ص (٦١٤) برقم (١٤٨٠).

فيها لا تتعدي المستشير، كان ذكر العيوب الكامنة في بعض نقله السنن التي يؤدي السكوت عن إظهارها عنهم وكشفها عليهم، إلى تحريم الحلال وتحليل الحرام، وإلي الفساد في شريعة الإسلام أولى بالجواز، وأما الغيبة التي نهي الله تعالى عنها.. فهي ذكرُ الرجل عيوب أخيه يقصد بها الوضع منه والتنقص له والإزراء به، فيما لا يعود إلى حكم النصيحة.. وقد تكون الكلمة الواحدة لها معنيان مختلفان، على حسب اختلاف حال قائلها، ففي بعض الأحوال يأثم قائلها وفي حالة أخري لا يأثم»[(١)].

ولا خلاف بين الأئمة في جواز الجرح، فكتبهم مزبورة بين أيدينا يقررون فيها مشروعية الجرح، ومن ذلك:

ما ترجمه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه قال: «باب بيان أن الإسناد مِنْ الدين، وأنَّ الرواية لا تكون إلا عن الثُّقات، وأنَّ جرح الرواة بما هو فيهم جائز، بل واجب، وأنه ليس مِنْ الغيبة المحرمة، بل مِنْ الذبَّ عن الشريعة المكرمة»، وذكر تحت هذا الباب طرفًا مِنْ أقوال العلماء في جرح الرواة، ثم قال: «..وأشباه ما ذكرنا مِنْ كلام أهل العلم في متهمي رواة الحديث وإخبارهم عن معايبهم كثير، يطول الكتاب بذكره على استقصائه، وفيما ذكرناه كفاية، لمن تفهم وعقل مذهب القوم فيما قالوا مِنْ ذلك وبيَّنوا، وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه مِنْ عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه مِنْ قد عرفه ولم يبيِّن ما فيه لغيره ممن

(١) الكفاية في معرفة أصول الرواية: للخطيب البغدادي، (١ / ١٦٠ - ١٦١).

جهل معرفته، كان آثمًا بفعله ذلك، غاشًا لعوامّ المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض مَنْ سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها،، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها..))(١).

وقال الإمام النووي معلقًا على كلام مسلم: ((اعلم أن جرح الرواة جائز، بل واجبٌ بالاتفاق للضرورة الداعية لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هذا مِنْ الغيبة المحرمة، بل مِنْ النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك))(٢).

وقال الحافظ بن كثير: ((وليس الكلامُ في جرح الرجال على وجه النصيحة لله ولرسوله ولكتابه وللمؤمنين بغيبة، بل يُثَابُ متعاطي ذلك إذا قصد به ذلك))(٣).

وقال السخاوي: ((ولذا استثنوا هذا -أي الجرح- من الغيبة المحرَّمة وأجمع المسلمون على جوازه، بل عَدَّ مِنْ الواجبات للحاجة إليه))(٤).

وقال ابن الأثير: ((وقد عاب بعض مَنْ لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال، لأنهم لم يقفوا على الغرض مِنْ ذلك، ولا أدركوا المقصد فيه، وإنما حَمَل أصحاب الحديث على الكلام في الرجال وتعديل مَنْ عدَّلوا وجرح مَنْ جرّحوا، الاحتياط في أمور الدين وحراسة قانونه، وتميز مواقع الغلط والخطأ في هذا الأصل العظيم الذي عليه مبني

---

(١) مقدمة صحيح مسلم، ص (١١ - ١٩).

(٢) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: يحي بن شرف النووي، (١ / ٨٣).

(٣) اختصار علوم الحديث: لابن كثير، (مع شرحه الباعث الحثيث للشيخ أحمد محمد شاكر).

(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للسخاوي، (٢ / ١٤٢).

الإسلام وأساس الشريعة، ولا يُظن بهم أنهم أرادوا الطَّعْن في الناس والغيبة والوقيعة فيهم، ولكنهم بيَّنوا ضعف مَنْ ضعَّفوه لكي يُعرف، فتُجتنب الرواية عنه والأخذ بحديثه، تورعًا وحسبة وتثبتًا في أمر الدين..))[١].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرحه لكتاب العلل للترمذي: ((..ومقصود الترمذي أنه يبيِّن أن الكلام في الجرح والتعديل جائز، وقد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، لما فيه مِنْ تمييز ما يجب قبوله مِنْ السنن مما لا يجوز قبوله، وقد ظنَّ بعض مَنْ لا علم عنده أن ذلك مِنْ باب الغيبة، وليس كذلك، فإن ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة - ولو كانت خاصة كالقدح في شهادة الزور- جائز، بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولي))[٢].

((وكان شُعْبَة يقول: تعالوا حتى نغتاب في الله ساعة. يعني نذكر الجرح والتعديل))[٣].

وروي الخطيب البغدادي بسنده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل، أنه قال: جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي، فجعل أبي يقول: فلان ضعيفٌ، فلانٌ ثقةٌ، فقال تراب: يا شيخ لا تغتب العلماء، فالتفت أبي إليه فقال له: ويحك هذا نصيحةٌ، ليس هذا غيبة))[٤].

---

(١) جامع الأصول من أحاديث الرسول: مجد الدين ابن الأثير الجزري، (١ / ١٣١).
(٢) شرح علل الترمذي: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ص (٧٥).
(٣) الكفاية في معرفة أصول الرواية: للخطيب البغدادي، (١ / ١٧٦ ـ١٧٧).
(٤) الكفاية في معرفة أصول الرواية: للخطيب البغدادي، (١/١٧٨)، وانظر: تاريخ بغداد (٣١٦/١٢).

((وعن عفان بن مسلم قال: كنَّا عند إسماعيل بن عُليَّة، فحدَّث رجل عن رجل، فقلت: إن هذا ليس بثبت، فقال الرجل: اغتبْتَهُ، قال إسماعيل: ما اغتابه ولكنَّه حكم أنه ليس بثبتٍ))[1].

((وقد أنكر قوم لم يتبحروا في العلم قول الحفاظ مِنْ أئمتنا وأولي المعرفة مِنْ أسلافنا أن فلانًا الراوي ضعيفٌ، وفلانًا غير ثقةٍ، وما أشبه هذا مِنْ الكلام ورأوا ذلك غيبةً لمن قيل فيه، إن كان الأمر على ما ذكره القائل، وإن كان الأمر على خلافه فهو بهتان.. وليس الأمر على ما ذهبوا إليه، لأن أهل العِلْمِ أجمعوا على أن الخبَر لا يجب قَبُوْلُه إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به، وفي ذلك دليل على جواز الجرح لمن لم يكن صدوقًا في روايته، مع أن سنة رسول اللهﷺ قد وردت مصرحة بتصديق ما ذكرنا، وبعند قول مَنْ خالفنا))[2].

وقد أَلَّفَ الشوكاني رسالةً قيمةً بعنوان: ((رَفْعُ الريبة فيما يجوزُ وما لا يجوز مِنْ الغيبة)) وتكلم فيها عن جواز الجرح والتعديل للرواة، ثم قال: ((والحاصل أن كليات الشريعة وجزئياتها وقواعدها، وإجماع أهلها تدل أوضح دلالة على هذا القسم، ولاشك ولا ريب في جوازه، بل في وجوب بعض صوره صونًا للشريعة وذبًا عنها، ودفعًا لما ليس منها..))[3].



(١) مقدمة صحيح مسلم، ص (١٨)، وانظر: الكفاية (١ / ١٧١).

(٢) الكفاية في معرفة أصول الرواية (١ / ١٥٠ - ١٥٧).

(٣) رفع الريبة فيما يجوز وما لا يجوز من الغيبة: محمد بن علي الشوكاني، ص (٥٣).

المبحث الثالث:

الشروط التي لابد منها في الجرح

معلوم أن جَرْح الرواة والشهود إنما جاز مِنْ باب الضرورة، والضرورة تقدّر بقدرها، فالأصل صيانة عرض المؤمن مِنْ الطعن والقدح، هذا ما نصت عليه ثوابت هذه الشريعة، فقد قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾﴾ [الأحزاب: ٥٨]، وقال النبي ﷺ: «**كُلُّ الْمُسْلِمِ على الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ**»(١).

ولو فتح باب الجرح على مصراعيه بلا ضوابط، لَهُتِكَتْ الأستار، وانْتُهِكَتْ الأعراض، ودخل كلُّ حاقدٍ منافقٍ في الوسط، ليصبَّ جام غضبه على عباد الله تحت شعار الجرح والتعديل، ولذا فقد فهم أهل العلم أن للجرح والتعديل رجالًا منصفين مع القريب والبعيد، والعدو والصديق، متصفين بالعدل ولو مع الأبعدين، محققين معني قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] فما كان البُله وأهل الغفلة أهلًا للجرح والتعديل، وما كان المحققون العادلون لينهشوا لحوم الفُسَّاق فضلًا عن صالحي الأمة وعلمائها الربانيين، وما كانوا لو ابتلوا بجرح لابد لهم منه يجرحون بذنبين إذا كان ذنب واحد يكفي للجرح،

---

(١) رواه مسلم في صحيحه: كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله، ص (١٠٨٠)، برقم (٢٥٦٤).

حفاظاً منهم على مكانة المسلم مع فسقه فضلًا عن العدول[١].

وقد تكلم العلماء على الشروط التي لابد منها في المجرّح، قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: ((فحق على المحدّث أن يتورع فيما يؤديه، وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقله الأخبار ويجرِّحهم جهبذًا إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم، مع التقوي والدين المتين، والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء الثقات والتحري والإتقان))[٢].

وقال أيضًا: ((الكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع))[٣].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: ((ينبغي أن لا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ، فلا يقبل جرح مَنْ أفرط فيه مجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدث، كما لا يقبل تزكية مَنْ أخذ بمجرد الظاهر فأطلق التزكية))[٤].

وقال أيضًا: ((تُقْبَل التزكيةُ مَنْ عارفٍ بأسبابها لا من غير عارفٍ، لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداءً مِنْ غير ممارسة واختبار))[٥] و((عاب جماعةٌ مِنْ الورعين جماعةً دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط))[٦].

---

(١) انظر: معالم في الجرح والتعديل عند المحدثين: محمد بن محمد المهدي، ص(١١٧-١١٨).
(٢) تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (١ / ٤).
(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (٣ / ٤٥).
(٤) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أحمد بن علي بن حجر، ص (٩٦).
(٥) المصدر السابق، ص (٩٥).
(٦) هدي الساري (مقدمة فتح الباري): أحمد بن علي بن حجر، ص (٥٤٤).

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «على الجارح تقوي الله تعالى في ذلك، والتثبت فيه، والحذر مِنْ التساهل بجرح سليم مِنْ الجرح، أو بنقص مَنْ لم يظهر نقصه، فإنَّ مفسدة الجرح عظيمةٌ، فإنها غيبة مؤبدة مبطلة لأحاديثه.. ثم إنما يجوز الجرح لعارف به، مقبول القول فيه، أما إذا لم يكن الجارح مِنْ أهل المعرفة، أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه، فلا يجوز الكلام في أحد، فإن تكلم كان كلامه غيبةً محرمةً كذا ذكره القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ وهو ظاهر»[١].

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: «الكلام في الرجال ونقدهم يستدعي أمورًا في تعديلهم وردّهم، منها.. المعرفة بالأسباب التي يُجرَّح بمثلها الإنسان، وإلا لم يُقبل قوله فيمن تكلم، وكان ممن اغتاب وفاه بمحرَّم»[٢].

ونقل اللكنوي عن بدر الدين بن جماعة قوله: «من لا يكون عالمًا بالأسباب لا يقبل منه جرح ولا تعديل، لا بالإطلاق ولا بالتقييد»[٣].

وقال اللكنوي -أيضًا- : «إذا عَلِمَ بالقرائن المقالية أو الحالية أن الجارح طعن على أحد بسبب تعصب منه عليه، لا يُقبل منه ذلك الجرح، وإن عُلم أنه ذو تعصبٍ على جمعٍ مِنْ الأكابر ارتفع الأمان عن جرحه، وعُدّ مِنْ أصحاب القرح»[٤].

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١ / ٨٣ ـ ٨٤).
(٢) الرد الوافر على من زعم بأن من سمّى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر: لابن ناصر الدمشقي، ص (٣٧).
(٣) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: محمد عبد الحي اللكنوي، ص (٦٨).
(٤) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: محمد عبد الحي اللكنوي ص (٧٨).

وقال في موضع آخر: ((واعلم أنَّ مِنْ النقاد مَنْ له تعنُّتٌ في جرح أهل بعض البلاد أو بعض المذاهب، لا في جرح الكلّ، فحينئذ ينقّح الأمر في ذلك الجرح، فمن ذلك قول الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: الجوزجاني لا عبرة بحطه على الكوفيين.. ومن ذلك جرح الذهبي في كثير مِنْ الصوفية وأولياء الأمة: فلا تعتبر به ما لم تجد غيره مِنْ متوسطي الأجلّة، ومنصفي الأئمة موافقًا له))(١).

وقال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: ((ولم ينج كثيرٌ مِنْ الناس مِنْ كلام بعض الناس فيهم، نحو ما يُذْكَرُ عن إبراهيم في كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمَنْ كان قبلهم، وتناول بعضهم في العرض والنفس، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيانٍ وحجّةٍ، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهانٍ ثابتٍ وحجةٍ..))(٢).

وخلاصة ما جاء في كلام العلماء:

أن المجرَّح حتى يُقبَل جرحه لابد أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

٤- أن يتحلي بالورع والتقوى والديانة والإنصاف والأمانة العلمية.

٥- أن يكون مِنْ أهل اليقظة والاستحضار.

٦- أن يكون عالمًا بأسباب الجرح، فلا يُجرَّح الأشخاص بأمور لا يجرَّح بمثلها.

٧- أن يكون المجرَّح عدلًا، فلا يقبل التجريح مِنْ الفُساق، ولا من غير الثقات، فقد سأل أبو داود الإمام أحمد عن عمير بن سعيد، فعدَّله،

---

(١) المرجع الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: محمد عبد الحي اللكنوي ص (٣٠٨ - ٣١٠).
(٢) البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل: محمد العمري، ص (١٨ ـ ١٩).

فقال له أبو داود: فإنَّ أبا مريم[١] قال: تسألني عن عُمَيْرٍ الكذاب؟!
فقال أحمد حتى يكون أبو مريم ثقةً، ثم تكلم بكلامه!![٢].

٨- أن يتجنب التعصب والتحامل، أيًا كان الدافع إليه: التعصب المذهبي، أو العداوة الشخصية والانتقام للنفس، أو الحسد والمنافسة.

٩- أن يكون عارفًا بكلام العرب وتصريفاته ومدلولات الألفاظ، حتى لا يضع اللفظ لغير معناه، ولا يجرِّح بنقله لفظًا غير جارح، فالحجازيون -مثلًا- يطلقون الكذب ويريدون به الخطأ[٣].

هذه أهم الشروط التي لابد مِنْ توافرها في المجرِّح حتى يُقبل قوله، وأهمها هو الذي يُبنى عليه بحثنا في جرح الأقران: الشرط الخامس، وهو تَجَنُّب التعصب والتحامل أيًا كان الدافع إليه.

ولكن ثَمَّة سؤال: «ألا يؤدي هذا التعصب إلى جرح الجارح[٤]؟ يقول ابن السبكي مجيبًا على هذا السؤال: «فإن قلت: فهذا يعود بالجرح على الجارح حيث جرح لا في موضعه، قلت: أما مَنْ تكلم بالهوي ونحوه فلاشك فيه، وأما مَنْ تكلم بمبلغ ظنه فهنا وقفة محتومة على طالب التحقيقات، وزلة تأخذ بأقدم مَنْ لا يبرأ عن حوله وقوته، وَيَكِلُ أمره إلى

---

(١) أبو مريم: اسمه عبد الغفار بن القاسم الأنصاري، كوفي رافضي متروك، كان يحدث ببلايا في عثمان وعامة حديثه بواطل، رماه أبو داود بالكذب والوضع، مات بعد الستين ومائة. انظر: الكامل في الضعفاء: لابن عدي (٥/ ١٩٦٤)، والجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (٦ / ٥٣).

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل: سليمان بن الأشعث السجستاني، ص (٢٩٢).

(٣) انظر: منهج النقد في علوم الحديث: د. نور الدين عتر، ص (٩٤).

(٤) انظر: الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي: د. علي نايف البقاعي، ص (٧٩).

عالم الخفيات، فتقول: لاشك أن مَنْ تكلم في إمام استقر في الأذهان عظمته، وتناقلت الرواة ممادحه، فقد جرّ الملام إلى نفسه، ولكنا لا نقضي - أيضًا على مَنْ عُرفت عدالته إذا جرح مَنْ لم يُقبل منه جرحه إياه - بالفسق، بل نجوز أمورًا:

أحدها: أن يكون واهمًا، ومَنْ ذا الذي لا يهم.

والثاني: أن يكون متأولًا قد جرّح بشيء ظنه جارحًا، ولا يراه المجروح كذلك، كاختلاف المجتهدين.

والثالث: أن يكون نقله إلى مَنْ يراه هو صادقًا ونراه نحن كاذبًا، وهذا لاختلافنا في الجرح والتعديل، فرُب مجروحٍ عند عالم معدلٍ عند غيره، فيقع الاختلاف في الاحتجاج حسب الاختلاف في تزكيته.

فلم يتعين أن يكون الحامل للجارح على الجرح مجرد التعصب والهوى حتى يجرحه بالجرح، ومعنا أصلان نستصحبهما إلى أن نتيقن خلافهما: أصل عدالة الإمام المجروح الذي قد استقرت عظمته، وأصل عدالة الجارح الذي يثبت فلا يلتفت إلى جرحه، ولا يجرحه بجرحه، فاحفظ هذا المكان فإنه مِنْ المهمات))[١].



(١) طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، (١ / ١٩٥ ـ ١٩٦).

المبحث الرابع:

أسباب الجرح وأشهر أسباب جرح الأقران

والقصد مِنْ بيان أسباب الجرح هنا هو التنبيه على أن هناك أمورًا لا يُجرح بمثلها، وإذا ذكرت لا يثبت الجرح.

* **وأسباب الجرح التي يكاد يتفق عليها النقاد مِنْ أئمة الحديث والجرح والتعديل هي على قسمين:**

أسبابٌ تتعلق بعدالة الراوي، وأسبابٌ تتعلق بضبطه.

أولًا: أسباب الجرح المتعلقة بالعدالة:

١ - الكذب: نقيض الصدق، وهو الإخبار بالشيء بخلاف ما هو عليه[١]، وفي الاصطلاح: أن يفتري أحد على رسول الله ﷺ قولًا أو فعلًا أو صفة أو تقريرًا، وينسبه إليه، سواء كان بقصدٍ حسنٍ أو سيء[٢].

والكذب على النبي ﷺ مِنْ أعظم المعاصي، ومن جملة الكبائر التي توجب النار، وتسقط عدالة الراوي، وتوجب جرحه، بحيث لا تقبل له رواية، وإن كذب في خبر واحد، سدًا للباب، واحتياطًا مِنْ كذبه[٣]،

---

(١) لسان العرب- مادة كذب.

(٢) انظر: المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: د. فاروق حمادة، ص (٣٢٣)، ومعالم في الجرح والتعديل: محمد المهدي، ص (١٤٠).

(٣) انظر: تدريب الراوي: للسيوطي، (١/ ٣٢٩-٣٣٠)، وفتح المغيث: للسخاوي، (٢/ ٩٣).

وقد يصدق الكاذب، ولكن كما قال ابن المبارك: ((عقوبته أنْ يُردَّ عليه صدقه)) وقال سفيان: ((من كذب في الحديث افتضح))[١].

وتختلف عبارات أهل الجرح والتعديل في جرحهم للراوي بهذا السبب، فمنهم مَنْ قالوا فيه: ((إليه المنتهي في الوضع، ومنهم مَنْ قالوا فيه: ركن الكذب، ومنهم مَنْ قالوا فيه: كذاب، أو يضع الحديث، أو يسرق الحديث، أو دجال..))[٢].

٢ - التهمة بالكذب: وهو أن يكون الراوي معروفًا بالكذب في كلامه العادي، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي، أو يروي حديثًا لا يُعرف إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة[٣]. وفيه يقول أهل الجرح والتعديل: ((متهمٌ بالكذب، أو متهمٌ، أو متروك الحديث..)).

٣ - الفِسْقُ: وهو الخروج عن الطاعة والوقوع في المعاصي، ويكون بترك واجب أو ارتكاب محرم، وقد اتفق العلماء على جرح الفاسق، قال القرطبي: ((من ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعًا، لأن الخبر أمانة والفسق قرينة يبطلها))[٤].

وقال أبو حاتم ابن حبان: ((ومنهم - أي المجروحين - المعلن بالفسق والسفه، وإن كان صدوقًا، لأن الفاسق لا يكون عدلًا، والعدل لا يكون مجروحًا، ومن خرج عن حدّ العدالة لا يعتمد على صدقه، وإن صدق في شيء بعينه في حالة مِنْ الأحوال، إلا أن يظهر عليه ضد الجرح، حتى يكون أكثر أحواله طاعة الله ﷻ..))[٥].

---

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، (١ / ٣٥٩).

(٢) انظر: معالم في الجرح والتعديل، محمد المهدي، ص (١٤٣).

(٣) انظر: نزهة النظر، ص (٥١)، وفتح المغيث (٢ / ٩٥).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (١٦ / ٢٠٥).

(٥) معالم في الجرح والتعديل، ص (١٥٣).

٤ - البِدْعَة: وهي اعتقاد ما أُحدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ لا بمعاندة بل بنوع شبهة[(١)]، وقد تكلم العلماء في أقسام المبتدعة وأحكامهم.

وخلاصة القول: أن البدعة التي تعتبر مِنْ أسباب الجرح هي البدعة المكفرة، وأما البدعة المفسقة فلهم فيها تفصيل، خلاصته: أنها لا تعتبر مِنْ أسباب الجرح مطلقًا، وإنما تعتبر جرحًا في الداعية إلى بدعته، وفي حق مَنْ يستحل الكذب لنصرة بدعته.

وقد تنَّبه العلماء لهذا السبب مِنْ أسباب الجرح، فحققوا القول فيه ومَحَّصُوه جدًا، لأنه الباب الذي يدخل منه الخصوم لرمي خصومهم، وربما ليس لهم سند إلا مجرد الإدعاء في توجيه الاتهام إلى الآخرين بالبدعة، قال ابن دقيق العيد: «المخالفة في العقائد أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض، أو تبديعهم، وأوجبت عصبيةً اعتقدوها دينًا يتدينون به، ويتقربون به إلى الله تعالى، ونشأ مِنْ ذلك الطعن بالتكفير أو التَبْدِيْع.. والذي تقرر عندنا أنه.. لا نكفّر أحدًا مِنْ أهل القبلة إلا بإنكار متواتر مِنْ الشريعة»[(٢)].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «والتحقيق أنه لا يُرَد كل مكفر ببدعته، لأن كلَّ طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفّر مخالفيها، فلو أُخِذَ على الإطلاق لاستلزم تكفير الجميع، فالمعتمد أن الذي ترد روايته مَنْ أنكر أمرًا متواترًا مِنْ الشرع معلومًا مِنْ الدين بالضرورة»[(٣)].

---

(١) نزهة النظر، ص (٥٢)، وانظر: فتح المغيث (٢ / ٧٥).
(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح: محمد بن علي بن مطيع القشيري (المعروف بابن دقيق العيد) ص (٥٨).
(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص (٦٤).

وعلي هذا فليس كل مَنْ رُمي بالبدعة مجروحًا، قال القاسمي: ((وههنا أمرٌ ينبغي التفطن له، وهو أن رجال الجرح والتعديل عدُّوا في مصنفاتهم كثيرًا ممن رمي بالبدعة، وسندهم في ذلك ما كان يقال عن أحدٍ مِنْ أولئك إنه شيعي أو خارجي أو ناصبي أو غير ذلك، مع أن القول عنهم بما ذكر قد يكون تقولًا وافتراءً، ومما يدل عليه أن كثيرًا ممن رُمي بالتشيع مِنْ رواة الصحيحين لا تعرفهم الشيعة أصلًا، فقد راجعت مِنْ كتب رجال الشيعة كتاب ((الكشي)) و((النجاشي)) فما رأيت ممن رماهم السيوطي بالتشيع ممن خرج لهما الشيخان وعدّهم خمسة وعشرين إلا راويين.. ولم أر للتبعية في ذينك الكتابين ذكرًا، وقد استفدنا بذلك علمًا مهمًا وفائدة جديدة، وهي أنه ينبغي الرجوع في المرمي ببدعة إلى مصنفات رجالها، فبها يظهر الأصيل مِنْ الدخيل))[1].

ويقول اللكنوي: ((قد يظنُّ مَنْ لا علم له -حين يري في ميزان الاعتدال وتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب وتقريب التقريب وغيرها مِنْ كتب الفن في حق كثير مِنْ الرواة الطعن بالإرجاء عن أئمة النقد الأثبات، حيث يقولون: رُمي بالإرجاء، أو كان مرجئًا، أو نحو ذلك مِنْ عباراتهم - كونهم خارجين مِنْ أهل السنة والجماعة، داخلين في فرق الضلالة، مجروحين بالبدعة الاعتقادية معدودين مِنْ الفرق المرجئة الضالة..))[2].

قلت: وسنري أنَّ مِنْ الأقران مَنْ كان يرمي قرينه بالبدعة، وأن هذا لا يقبل على عواهنه، وأن العلماء قبلوا روايات كثير ممن رُمي بالبدعة، ولم يحملهم ما نسب إليهم مِنْ البدعة على تجريحهم، لأنه قد ثبت عندهم

(١) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد جمال الدين القاسمي، ص/(١٩٥).
(٢) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص (٣٥٢).

عدالة هؤلاء وتحريهم الصدق، وحَذَرهم مِنْ الكذب، وللعلماء ردود وأجوبة مطولة عن ما نسب لكل واحد مِنْ هؤلاء.

٥ - الجهالة: وهي أن يكون الراوي غير معروف بطلب الحديث ولا عند أهله، أو لا يروي عنه، لا راو واحد، أو يُجهل حاله ولا يعرف بجرح ولا تعديل[١]، وللعلماء تفصيلات في أقسام الجهالة يطول ذكرها هنا، لكن الجهالة في الجملة سبب مِنْ أسباب جرح الراوي، إذ لا يكون غير المعروف عدلًا.

جدير بالذكر أنه لا يُقْبَلُ قول مَنْ انفرد بتجهيل مَنْ عرفهم العلماء ووثقوهم، وأشهر مَنْ أفرط في ذلك: الإمام ابن حزم رحمه الله حتى إنه جهَّل الإمام محمد بن عيسى الترمذي وهو علم مِنْ أعلام الحديث يعرفه القاصي والداني[٢]، وكذلك يُعرَف عن الإمام الذهبي رحمه الله الاسترواح في تجهيل بعض الرواة، قال التهانوي: «فليتأمل قول الذهبي: «لا يعرف أو مجهولٌ» ولا يحتجُّ به إلا بعد التثبُّتِ، لكونه مستروحًا في التجهيل»[٣].

ثانيًا: أسباب الجرح المتعلقة بالضبط[٤]:

١ - فَحْشُ الغلط: وذلك بأن يكون غلط الراوي أكثر مِنْ صوابه، ولا يضر الغلط اليسير، ويسمي حديث الراوي المجروح بهذا السبب: الحديث المنكر، أو الحديث المتروك.

---

(١) انظر: الكفاية (١ / ٢٨٩)، وعلوم الحديث لابن الصلاح، ص (١١١ ـ١١٢)، ونزهة النظر في شرح نخبة الفكر، ص (٦٣)، ومعالم في الجرح والتعديل، ص (١٥٥).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٩ / ٣٨٨)، والاجتهاد في علم الحديث، ص (١٣٩).

(٣) قواعد في علوم الحديث: للعلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي، ص (٢٥٣).

(٤) انظر: نزهة النظر، ص (٥١ ـ٥٢)، وفتح المغيث (٢ / ٣٣ ـ٣٤)، والغاية في شرح الهداية في علم الرواية: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ص (١٩٦ ـ٢٠٢)، ومعالم في الجرح والتعديل: للمهدي، ص (١٧٤ - ٢٠٥).

٢ - الغفلةُ: وهي ما يعتري الراوي مِنْ سهو عن التيقظ والانتباه لما يرويه، ويسير الغفلة لا يضر أيضًا، فقد روي الخطيب بسنده إلى ابن عباس أنه قال: ((لا يُكْتَب عن الشيخ المغفَّلِ)).

٣ - سوء الحفظ: يعتبر مِنْ أسباب الجرح للرواة، فالراوي الذي لا يضبط حفظ مروياته إن كان يروي منْ حفظه، ومن ثَمَّ يخطئ بسبب النسيان كثيرًا، ويتوهم: يستحق الجرح بسبب نسيانه، وقد كانوا يصرحون بالنهي عن مِنْ هذا حاله، فيقولون: ((إذا حدَّثَكُم فلانٌ فأَعْرِضُوا عنه فإنه سيءُ الحفظ)).

٤ - الوهمُ: وهو السهو الذي يقع للراوي، بتوهم اتصال المرسل، أو بوصل المنقطع، أو توهم الضعيف ثقة، أو أن يدخل حديثًا في حديث، فمن كثرت أوهامه يُجرح وترد روايته.

٥ - مخالفة الثُّقات: فكثرة مخالفة الراوي للثقات علامة على اختلال الضبط، وهو سبب قوي مِنْ أسباب جرح الراوي، ولا تضر المخالفة النادرة، وتقع المخالفة بالإدراج وبالقلب والإبدال والتصحيف والتحريف.. وغير ذلك.

ثالثا: أشهر أسباب جرح الأقران لبعضهم:

من خلال ما سبق عرضه مِنْ أسباب الجرح، تبيَّن أن هذه هي الأسباب التي إنْ ذكرها المجرح في تفسير جرحه للراوي قُبِلَتْ منه، وماعدا ذلك فلا يعتبر، كما أنَّ المجرَّح قد يذكر شيئا مِنْ تلك الأسباب فيطلقه على عواهنه ولا يكون هو الغالب مِنْ حال مِنْ جرحه، فيقول: ((فلانٌ يرمى بالإرجاء)) أو ((فلانٌ يتهم بالقدر)) أو((..بالتشيُّع)) أو ((سيءُ الحفظ))، ونحو ذلك.

فإذا أطلق المجرح أمثال هذه الألفاظ في قرينه، وعرف مِنْ القرائن أنها مصحوبة بالنفس الحاد، والدافع إليها المنافسة والحسد والخصومة والبغضاء والتعصب والأخذ بالقرائن المتوهمة، وجب ردها وعدم قبولها، لأن هذه الأمور هي أغلب ما يدعو الأقران لجرح بعضهم البعض.



المبحث الخامس:

كلام العلماء حول الجَرح المبهم وصلته بجرح الأقران

* **لقد تكلم العلماء حول قبول الجرح المبهم، وهو الذي لا يذكر فيه سبب الجرح، وخلاصة أقوالهم تنحصر في ثلاثة أقوال:**

الأول: إن الجرح لا يُقْبَلُ مبهمًا بل لابد مِنْ تفسيره وذكر سببه، وذلك لأن الجرح يحصل بذكر أمر واحد ولا يشق على الجارح ذكره، وأيضًا لأن العلماء مختلفون فيما يُجرح به ومالا يكون جرحًا، قال ابن الصلاح: «وأمّا الجرح فإنه لا يُقبل إلا مفسرًا مبيَّن السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناءً على أمر اعتقده جرحًا وليس بجرح في نفس الأمر، فلابد مِنْ بيان سببه لينظر فيه أهو جرحٌ أم لا، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة مِنْ حفاظ الحديث ونقاده، مثل: البخاري ومسلم وغيرهما، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق مِنْ غيره الجرح لهم، كعكرمة مولي ابن عباس رضي الله عنهما وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم. واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فُسّر سببه، ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة»[1].

---

(١) علوم الحديث: لابن الصلاح، ص (١٠٦ ـ ١٠٧)، وانظر: الكفاية (١ / ٣٣٨ ـ ٣٣٩).

الثاني: يري أصحابه أن الجرح المبهم يُقبل بدون ذكر سببه، وذلك لأن أسباب الجرح لا يُحتاج إلى التصنيع فيها، بخلاف أسباب العدالة(١).

الثالث: فيه تفصيل: فإذا كان الجرح المبهم صادر عن إمام عالم عارف بأسباب الجرح، مَرْضِيٍ في اعتقاده وأفعاله، قُبِلَ بدون تفسير، وإن لم يكن كذلك فلا يُقبل إلا مع ذكر السبب.

ووجهة هؤلاء أنَّ الإمام العارف بأسباب الجرح لو طُلب منه تفسير الجرح والكشف عن سببه، كان هذا بمثابة سوء الظن به، واتهامه بالجهل بما يصير به المجروح مجروحًا، وذلك ينقض جملة ما بنينا عليه أمره مِنْ الرضا به والرجوع إليه(٢).

والراجح مِنْ هذه الأقوال: هو القول الأول، فهو مذهب الجمهور، قال الخطيب بعد ذكره: «وهذا القول هو الصواب عندنا، وإليه ذهب الأئمة مِنْ حُفاظ الحديث ونقاده، مثل محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وغيرهما»(٣).

وعقد الخطيب بعد ذلك بابًا في بعض أخبار مَنْ استفسر في جرحه فذكر مالا يصلح جارحًا، منها: عن شعبة أنه قيل له: لم تركت حديث فلانٍ؟ قال: رأيته يركض على برزون فتركت حديثه، ومنها عن مسلم بن

---

(١) انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢ / ٣٩)، والتقييد والإيضاح: للعراقي (١/٥٥٨)، وتدريب الراوي: للسيوطي ص (٢٤٥)، والموجز في مصطلح الحديث: عبد السلام محمود أبوناجي، ص (١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) انظر: الكفاية (٢ / ٣٣٧)(وهو قول الباقلاني ينسبه إلى الجمهور)!، والإحكام في أصول الأحكام: للآمدي (٢/٨٦)، والغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي، ص (١٢٠).

(٣) الكفاية (٢ / ٣٣٨).

إبراهيم أنه سئل عن حديث لصالح المري، فقال: ما تصنع بصالح، ذكروه يومًا عند حماد ابن سلمة فامتخط حماد، وجرير قال: رأيت سماك بن حرب يبول قائمًا فلم أكتب عنه، وقيل للحَكَم بن عتيبة: لِمَ لَمْ ترو عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام !![1].

وغير ذلك مِنْ الروايات التي أوردها الخطيب البغدادي يستشهد بها على ترجيح القول بأنه لا يقبل الجرح إلا مع ذكر السبب، ورجح هذا القول ابن الصلاح[2] والنووي والسيوطي وغيرهم[3].

غير أن الحافظ ابن حجر وضع قيدًا على هذا القول فقال -ما معناه-: ((إن مِنْ ثبت تعديله مِنْ أحد أئمة هذا الشأن لم يُقبل الجرح فيه إلا مفسرًا مُبيَّن السبب، وإن خلا المجروح عن التعديل قُبل الجرح فيه مجملًا غير مبيَّن السبب، إذا صدر مِنْ عارف على المختار))[4].

وقد سبق إلى هذا التقييد بعض الأئمة كابن عبد البر والبيهقي، فقد ترجم البيهقي في سننه: ((باب لا يقبل الجرح فيمن تثبت عدالته إلا بأن نقف على ما يجرح به))[5]، وكذا قال ابن عبد البر: ((من صحت عدالته، وتثبت في العلم إمامته، وبانت فيه همته وعنايته، لم يلتفت فيه إلى قول أحد، إلا أن يأتي في الجارح في جرحته ببينة عادلة يصح بها جرحه على طريق الشهادات والعمل فيها مِنْ المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب

---

(١) انظر: الكفاية (١ / ٣٤٣)- (٣٥٠)، وعلوم الحديث: لابن الصلاح، ص (١٠٧-١٠٨).
(٢) انظر: علوم الحديث، ص (١٠٦).
(٣) انظر: تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي ص (٢٤٥).
(٤) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص (٩٧).
(٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للسخاوي (٢ / ٤٤)، والسنن الكبرى للبيهقي: كتاب آداب القاضي، باب لا يقبل الجرح فيمن ثبت عدالته... (١٠ / ١٢٤).

تصديقه فيما قال لبراءته مِنْ الغل والحسد والعداوة والمنافسة، وسلامته مِنْ ذلك كله، فذلك كله يوجب قبول قوله مِنْ جهة الفقه والنظر، وأما مَنْ لم تثبت إمامته، ولا عرفت عدالته ولا صحت - لعدم الحفظ والإتقان - روايته، فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق عليه أهل العلم، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه، والدليل على أنه لا يُقبل فيمن اتخذه جمهور مِنْ جماهير المسلمين إمامًا في الدين قول أحد مِنْ الطاعنين: أن السلف ﷺ قد سبق مِنْ بعضهم في بعض كلام كثير منه في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد.. ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم المقول فيه ما قال القائل فيه، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلًا واجتهادًا، لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان وحجة توجبه»[1].

وللسُّبْكِي كلامٌ رائعٌ بعد أن ذكر هذا القيد في قبول الجرح مع ذكر السبب، قال: «وعلي سبيل المثال لا الحصر، نحن نقبل قول ابن معين في إبراهيم بن شعيب المدني: إنه ليس بشيء، وفي إبراهيم بن يزيد المدني: إنه ضعيفٌ، وفي الحسين بن الفرج الخياط: إنه كذابٌ يسرق الحديث، وعلي هذا وإن لم يبين الجرح، لأنه إمام مقدَّم في هذه الصناعة جرَّح طائفة غير ثابتي العدالة، ولا نقبل قوله في الشافعي ولو فسّر وأتي بألف إيضاح، لقيام الدليل القاطع والبرهان الساطع على أنه غير محق بالنسبة إليه..»[2].

وهذا القيد الذي وضعه الأئمة مهم جدًا في ضبط عملية الجرح عمومًا، وجرح الأقران لبعضهم خصوصًا، إذ أن كثيرًا مما ورد في كتب التراجم

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر يوسف بن عبد البر، (٢ / ٢٥٠ ـ ٢٥١).

(٢) قاعدة في الجرح والتعديل: لتاج الدين السبكي، ص (٥٢).

مِنْ جرح الأقران لبعضهم تنطبق عليه تلك القاعدة، بأن يكون المجروح ثابت العدالة، وعند استفسار الجارح عن سبب الجرح يأتي بما لا يقدح.

وبهذا أخذ الأئمة في هذا الشأن، فأهملوا جرح الأقران ولم يعبأوا به، قال الإمام الذهبي: ((ومازال يمر بي الرجل الثبت وفيه مقال مَنْ لا يُعبأ به، ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدّة مِنْ الصحابة والتابعين والأئمة، فبعض الصحابة كفَّر بعضَهم بتأويل ما، والله يرضي عن الكل ويغفر لهم، فما هم بمعصومين، وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تلينهم عندنا أصلًا.. وكثير مِنْ كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يُطوي ولا يروي.. وهذا باب واسع، والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث))[1].



---

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ص (٢٣).

الفصل الثاني

نماذج تطبيقية لجرح الأقران وبيان موقف العلماء منه

وفيه اثنا عشر مبحثًا:

المبحث الأول: موقف العلماء مما كان بين سعيد ابن المسيب وعكرمة مولي ابن عباس.

المبحث الثاني: موقف العلماء مِنْ كلام الشعبي والنخعي في بعضهما.

المبحث الثالث: موقف العلماء مِنْ كلام يحي بن أبي كثير وقتادة في بعضهما.

المبحث الرابع: موقف العلماء مِنْ جرح هشام بن عروة ومالك بن أنس لمحمد بن إسحاق.

المبحث الخامس: موقف العلماء مما كان بين مالك وابن أبي ذئب.

المبحث السادس: موقف العلماء مِنْ كلام ابن معين في الشافعي.

المبحث السابع: موقف العلماء مِنْ طعن الذهلي في البخاري.

المبحث الثامن: موقف العلماء مِنْ تحامل النسائي وابن معين على أحمد بن صالح المصري.

المبحث التاسع: موقف العلماء مِنْ الوحشة التي كانت بين ابن منده وأبي نعيم.

المبحث العاشر: موقف العلماء مما كان بين العيني وابن حجر.

المبحث الحادي عشر: موقف العلماء مِنْ طعن السخاوي والسيوطي في بعضهما.

المبحث الثاني عشر: جرح بعض الأقران المعاصرين لبعض.

المبحث الأول:

موقف العلماء مما كان بين سعيد بن المسيب وعكرمة مولى ابن عباس

كان سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي المدني «ت ٩٤هـ»، وعكرمة البربري مولى ابن عباس «ت١٠٥هـ»، يقع كل منهما في الآخر.

روى ابن عبد البر بسنده إلى أيوب السختياني قال: «سأل رجل سعيد بن المسيب عن رجل نذر نذرًا لا ينبغي له مِنْ المعاصي فأمره أن يُوَفِّيَ بنذره، قال: فسأل الرجل عكرمة فأمره أن يُكفر عن يمينه ولا يوفي بنذره، فرجع الرجل إلى سعيد بن المسيب فأخبره بقول عكرمة، فقال ابن المسيب: لينتهين عكرمة أو ليُوْجِعَنَّ الأمراء ظهره، فرجع الرجل إلى عكرمة فأخبره، فقال عكرمة: أما إذ بلغتني فبلِّغه أما هو فقد ضرب الأمراء ظهره وأقفوه في تبان مِنْ شعر، وسله عن نذرك أطاعة هو أم معصية؟ فإن قال: هو طاعة، فقد كذب على الله؛ لأنه لا تكون معصية الله طاعته، وإن قال: هو معصية فقد أمرك بمعصية الله،.. فلهذا كان بين سعيد بن المسيب وبين عكرمة ما كان حتى قال فيه ما حكي عنه أنه قال لغلامه برد: لا تكذب عليّ كما كَذِبَ عكرمة علي ابن عباس»[1].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢ / ٢٦٠)، وانظر: سير أعلام النبلاء (٤ / ٣٤٦).

«وعن عطاء الخراساني قال: قلت لسعيد بن المسيب: إن عكرمة يزعم أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، فقال: كذب مخبثان، اذهب إليه، فسُبَّه، سأحدثكم: قدم رسول الله ﷺ وهو محرم، فلما حلَّ تزوجها»[١].

«وعن أيوب قال: كان عكرمة يقول: أرأيت هؤلاء الذين يكذبونني مِنْ خلفي؟ أفلا يكذبونني في وجهي؟ فإن كذبوني فقد والله كذبوني»[٢].

وبمراجعة أقوال علماء الجرح والتعديل وجد أنهم لم يلتفتوا إلى ما كان بين عكرمة وسعيد.

«قال يحي بن معين: إذا رأيت إنسانًا يقع في عكرمة وحماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام، وعن ابن المديني قال: كان عكرمة مِنْ أهل العلم، وقال العجلي: مكي تابعي ثقة بريء مما يرميه الناس به مِنْ الحرورية، وقال البخاري: ليس أحد مِنْ أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عكرمة كيف هو؟ قال: ثقة، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: نعم إذا روي عنه الثقات.. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان مِنْ علماء زمانه بالفقه والقرآن.. وعكرمة حمل عنه أهل العلم والحديث والفقه في الأقاليم كلها، وما أعلم أحدًا ذمه بشيء إلا بدعابة كانت فيه، وقال ابن منده في صحيحه: أما حال عكرمة في نفسه فقد عدّله أئمة مِنْ نبلاء التابعين فمن بعدهم، وحدثوا عنه، واحتجوا بمفاريده في الصفات والسنن والأحكام، وروي عنه زهاء ثلاثمائة رجل مِنْ البلدان، منهم زيادة على سبعين رجلًا مِنْ

---

(١) سير أعلام النبلاء (٤ / ٣٤٦)، وانظر: تهذيب التهذيب (٣ / ١٣٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٣ / ١٣٧).

خيار التابعين ورفعائهم، وهذه منزلة لا تكاد توجد لكثير أحد مِنْ التابعين، على أن مَنْ جرّحه مِنْ الأئمة لم يمسك مِنْ الرواية عنه.. وقال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي: قد أجمع عامة أهل العلم بالحديث على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث، مِنْ أهل عصرنا، منهم: أحمد بن حنبل وابن راهويه ويحي بن معين وأبو ثور..))(١).

وقالوا في سعيد بن المسيب: ((لا أعلم في التابعين أوسع علمًا مِنْ سعيد ابن المسيب، قاله قتادة ومكحول والزهري وعلي بن المديني، وقال محمد بن يحي بن حبان: كان المقدم في الفتوي في دهره سعيد بن المسيب، ويقال له: فقيه الفقهاء،.. وعن على بن الحسين، قال: ابن المسيب أعلم الناس بما تقدمه مِنْ الآثار وأفقههم في رأيه، وعن ميمون بن مهران، قال: أتيت المدينة فسألت عن أفقه أهلها، فدفعت إلى سعيد بن المسيب، وقال العجلي: كان رجلًا صالحًا فقيهًا، وعن أحمد بن حنبل قال: أفضل التابعين سعيد بن المسيب..))(٢).



---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، الثقات: لابن حبان، (٢ / ٣٩٧)، ميزان الاعتدال (٣/ ٩٣)، لسان الميزان (٧ / ٣١٨)، التاريخ الكبير: للبخاري (٧ / ٤٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ١١٩ ـ ١٢٠)، وانظر: الثقات لابن حبان (٢/ ١٦٥)، وحلية الأولياء (٢/ ١٦١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٥٤)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٨٤).

المبحث الثاني:

موقف العلماء مِن كلام الشّعبي والنخعي في بعضهما

اثنان مِنْ أئمة التابعين، هما عامر بن شراحيل الشعبي «ت١٠٦هـ» وإبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي «ت ٩٦هـ»، كان كل منهما يقع في صاحبه، ويسيء القول فيه.

روي ابن عبد البر بسنده إلى الأعمش قال: «كنت عند الشعبي فذكروا إبراهيم، فقال: ذاك رجلٌ يختلف إلينا ليلًا، ويُحَدِّثُ الناس نهارًا، قال: فأتيت إبراهيم فأخبرته، فقال: ذاك يحدّث عن مسروق والله ما سمع منه شيئًا قط» وفي رواية له عن الأعمش أيضًا، قال: «ذكر إبراهيم النخعي عند الشعبي فقال: ذاك الأعور الذي يستفتي بالليل ويجلس يُفتي الناس بالنهار، قال: فذكرت ذلك لإبراهيم، فقال: ذلك الكذاب لم يسمع مِنْ مسروق شيئًا»(١).

وتفيد التواريخ أنَّ جُلَّ ما كان يقع بين الشعبي والنخعي، إنما هو بسبب التنافس والاختلاف في المنهج، قال محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي: «كان إبراهيم صاحب قياس، والشعبي صاحب آثار، وقال ابن المبارك: عن ابن عون: كان الشعبي منبسطًا، وكان إبراهيم منقبضًا، فإذا وقعت الفتوى انقبض الشعبي، وانبسط إبراهيم»(٢).

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر يوسف بن عبد البر، (٢ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، وانظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي، (٤ / ١٦٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤ / ١٦٢).

والعلماء رأوا أن هذا الكلام لا يقدح في أحدهما، وأجمعوا على إمامتهما، قال الذهبي: «كان إبراهيم مفتي أهل الكوفة هو والشعبي في زمانهما.. وقال سعيد بن جبير: أتستفتوني وفيكم إبراهيم.. وقال الأعمش: كان إبراهيم صيرفيَّ الحديث.. وقال مغيرة: كنا نهاب إبراهيم هيبة الأمير، وقال طلحة بن مصرف: ما بالكوفة أعجب إلي مِنْ إبراهيم وخيثمة.. وقال يحي بن معين: مراسيل إبراهيم أحب إلي مِنْ مراسيل الشعبي...»[1].

«وقال مكحول: ما رأيت أحدًا أعلم مِنْ الشعبي.. وقال ابن سيرين: رأيت الشعبي يستفتي وأصحاب رسول اللهﷺ متوافرون.. وقال العجلي: سمع الشعبي مِنْ ثمانية وأربعين مِنْ أصحاب رسول اللهﷺ قال: ولا يكاد يرسل إلا صحيحًا.. وعن عبد الملك بن عمير قال: مر ابن عمر بالشعبي، وهو يقرأ المغازي، فقال: كأن هذا كان شاهدًا معنا، وهو أحفظ لها مني وأعلم.. وعن مكحول قال: ما رأيت أحدًا أعلم مِنْ الشعبي.. ومثله عن أبي حصين وأبي مجلز، وقال عاصم بن سليمان: ما رأيت أحدًا أعلم بحديث أهل الكوفة والبصرة والحجاز والآفاق مِنْ الشعبي..»[2].

وقال ابن عبد البر: «معاذ الله أن يكون الشعبي كذابًا، بل هو إمام جليل، والنخعي مثله جلالة وعلمًا ودينًا، وأظن الشعبي عوقب بقوله في الحارث الهمداني: حدثني الحارث وكان أحد الكذابين، ولم يَبنْ مِنْ الحارث كذب، وإنما نقم عليه إفراطه في حب على رضي الله عنه وتفضيله على غيره..»[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٤ / ٢٨٠ ـ٢٨١) بتصرف.

(٢) سير أعلام النبلاء (٤ / ١٦٠)- (١٦٢)، وانظر: تاريخ بغداد (١٢ / ٢٢٣)- (٢٢٦) والثقات لابن حبان (٢ / ٣٧٧).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢ / ٢٥٦).

وموقف العلماء هذا طبيعي جدًا، وليس بمستغرب، وذلك لأنهم لا يسعهم إلا أن ينصفوهما كما أنصف كل واحدٍ منهما صاحبه، فقد ثبت عن الشعبي والنخعي ما يفيد أن كلًا منهما كان يعرف مكانة صاحبه ويجلُّه، فالنخعي كان يجل الشعبي لأنه أسن منه ولقي عددًا كبيرًا مِنْ الصحابة فهو أكبر منه بنحو خمس عشرة سنة، وكان إذا أقبل عليه الشعبي قام إليه وأجلسه في مجلسه، «فعن مجاهد، قال: كنت مع إبراهيم في أصحاب لى، فأقبل الشعبي فقام إليه إبراهيم، فقال: يا أعور، لو أن أصحابي أبصروك ثم جاء فجلس في موضع إبراهيم»[١].

وعن جرير بن عاصم قال: «تبعت الشعبي، فمررنا بإبراهيم، فقام له إبراهيم عن مجلسه، فقال له الشعبي، أما إني أفقه منك حيًا وأنت أفقه مني ميتًا، وذاك أن لك أصحابًا يلزمونك فيحيون علمك»[٢].

وعن شعيب بن الحبحاب قال: «كنت فيمن دفن إبراهيم ليلًا.. فقال الشعبي: أدفنتم صاحبكم؟ قلت: نعم، قال: أما أنه ما ترك أحدًا أعلم منه، أو أفقه منه، قلت: ولا الحسن ولا ابن سيرين؟ قال: نعم، ولا من أهل البصرة ولا من أهل الكوفة ولا من أهل الحجاز، وفي رواية: ولا من أهل الشام.. وفي رواية: ما ترك بعده خلفًا»[٣].



(١) سير أعلام النبلاء (٤ / ١٦٠).
(٢) سير أعلام النبلاء (٤ / ٢٨٣).
(٣) سير أعلام النبلاء (٤ / ٢٨٣).

المبحث الثالث:

موقف العلماء مِنْ كلام يحي بن أبي كثير وقتادةٍ في بعضهما

قتادة بن دعامة السدوسي البصري «(ت١١٧هـ)»، ويحي بن أبي كثير الطائي مولاهم «(ت١٢٩هـ)»، كلاهما مِنْ التابعين، وقد تكلم كل منهما في الآخر.

قال ابن عبد البر: «روي أبو سلمة موسي بن إسماعيل التبوذكي قال: سمعت جبير بن دينار قال: سمعت يحي بن أبي كثير قال: لا يزال أهل البصرة بشرٍّ ما أبقي الله فيهم قتادة، قال: وسمعت قتادة يقول: متي كان العلم في السمَّاكين، يُعرَّض بيحي بن أبي كثير، وكان أهل بيته سماكين»[1].

ومع ذلك لم يلتفت العلماء إلى كلامهما، لأنهما قرينان، «قال أبو حاتم: سمعت أحمد بن حنبل، وذكر قتادة، فأطنب في ذكره، وجعل ينشر مِنْ علمه وفقهه ومعرفته بالاختلاف والتفسير، ووصفه بالحفظ والفقه، وقال: قلّ ما تجد مَنْ يتقدمه، أما المثل فلعل.. وقال يحي بن معين عنه: ثقة.. وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا حجة في الحديث، وكان

(١) جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر يوسف بن عبد البر، (٢ / ٢٦٣)، وانظر: سير أعلام النبلاء (٥ / ٢٧٥).

يقول بشيء مِنْ القَدَرِ.. ووثقه كذلك عبد الرحمن بن مهدي وعمرو بن على الفلاس.. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان مِنْ علماء الناس بالقرآن والفقه ومن حفاظ أهل زمانه..»[١].

وقالوا في يحي بن أبي كثير: «قال أيوب السختياني -وهو مِنْ أقرانه- ما أعلم أحدًا بعد الزهري أعلم بحديث أهل المدينة مِنْ يحي، وقال أحمد بن حنبل: يحي مِنْ أثبت الناس، إنما يعد مع الزهري ويحي بن سعيد، وإذا خالفه الزهري فالقول قول يحي، وقال العجلي: ثقة كان يعد مِنْ أصحاب الحديث، وقال أبو حاتم: يحي إمام لا يحدث إلا عن ثقة..»[٢].

وقد أورد الذهبي كلامهما في بعض، ثم قال: «وكلام الأقران يطوى ولا يروى، فإن ذكر تأمله المحدث، فإن وَجَدَ له متابعًا وإلا أعرض عنه»[٣].



(١)انظر: تهذيب التهذيب (٣ / ٤٢٩ ـ٤٣٠).
(٢)انظر: تهذيب التهذيب (٤ / ٣٨٣ ـ٣٨٤).
(٣)سير أعلام النبلاء (٥ / ٢٧٥).

المبحث الرابع:

موقف العلماء مِن جرح هشام بن عروة ومالكٍ بن أنسٍ، لمحمدِ بنِ إسحاق

تذكر كتب التراجم أن هشامًا بن عروة «ت ١٤٧هـ»، ومالكًا بن أنس «ت١٧٩هـ» كانا يقعان في محمد بن إسحاق «ت١٥٣هـ» أشد الوقيعة، ويقولان فيه كلامًا يجعله في أحط مراتب الجرح.

فهشام بن عروة قال فيه: «أشهد أنه كذاب، قيل له: وما يدريك أنه كذاب؟ قال: حدّث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأُدخلت عليَّ وهي بنت تسع سنين، وما رآها رجل حتى لقيت الله»[1].

وأما مالك بن أنس: «فقد قيل له إن محمدًا بن إسحاق يقول: اعرضوا عليّ علم مالك فأنا بيطاره، فقال: انظروا إلى دجالٍ مِنْ الدجاجلة! يقول: اعرضوا عليّ علمي»[2]. ومع ذلك لم يجرحه العلماء بهذا الكلام، لما عرفوا الباعث عليه.

فقد قال يعقوب بن شيبة: «سألت ابن المديني: كيف حديث ابن إسحاق عندك؟ فقال: صحيح، قلت له: فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم يجالسه ولم يعرفه، ثم قال عليّ: أي شيء حدَّث بالمدينة؟ قلت له:

---

(١)الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي (٧ / ٢٥٦).

(٢)الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي (٧ / ٢٥٩).

وهشام بن عروة قد تكلم فيه، قال عليّ: الذي قال هشام ليس بحجة لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها»[1].

«وسئل أحمد بن حنبل عن محمد بن إسحاق، فقال: ما أدري ما أقول: قال يحي: سئل هشام: فقال: هو يحدِّث عن امرأتي، أكان يدخل على امرأتي؟ قال أحمد: وقد يمكن أن يسمع منها تخرج إلى المسجد، أو خارجه فسمع والله أعلم»[2].

وهذا اعتذار مِنْ أحمد بن حنبل عنه، يفيد أنه لم يقبل ما قيل فيه.

وقال البخاري: «رأيت عليًا بن عبد الله يحتج بحديث ابن إسحاق، قال: وقال عليّ: ما رأيت أحدًا يتهم ابن إسحاق.. ولو صح عن مالك تناوله مِنْ ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء ولا يتهمه في الأمور كلها.. ولم ينج كثير مِنْ الناس مِنْ كلام بعض الناس فيهم، نحو ما يذكر عن إبراهيم مِنْ كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيانٍ وحجةٍ، ولم تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة.. وقال لي علي بن عبد الله نظرت في كتب ابن إسحاق، فما وجدت عليه إلا في حدثين، ويمكن أن يكونا صحيحين، قال: وقال لي بعض أهل المدينة: إن الذي يذكر عن هشام بن عروة قال: كيف يدخل ابن إسحاق على امرأتي، لو صح عن هشام، جائز أن تكتب إليه، فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزًا، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب.. ومحمد بن إسحاق ينبغي أن يكون له ألفُ حديثٍ ينفرد بها»[3].

---

(١) تهذيب التهذيب: لابن حجر (٣ / ٥٠٦)، وسير أعلام النبلاء: للذهبي (٥/ ٢٦٠).

(٢) الكامل في الضعفاء: لابن عدي (٧ / ٢٦٠).

(٣) تهذيب التهذيب (٣ / ٥٠٥)، وسير أعلام النبلاء (٥ / ٢٥٨).

وقال أبو زرعة الدمشقي: ((وابن إسحاق رجل قد أجمع الكبراء مِنْ أهل العلم على الأخذ عنه، وقد اختبره أهل الحديث فَرَأَوْهُ صدوقًا وخيرًا مع مَدحَة ابن شهاب له، وقد ذاكرت دحيمًا قول مالك فيه، فرأي أن ذلك ليس للحديث، إنما هو لأنه اتهمه بالقدر))[١].

وقال شعبة: ((لو كان لي سلطان لأمرت ابن إسحاق على المحدثين))[٢].

وقد لخَّصَ ابن حبان ما قال هشام ومالك في ابن إسحاق، وأجاب عنه فقال: ((وقد تكلم في ابن إسحاق رجلان: هشام بن عروة ومالك بن أنس، فأما قول هشام بن عروة.. فليس مما يجرح به الإنسان في الحديث، وذلك أن التابعين مثل الأسود وعلقمة مِنْ أهل العراق، وأبي سلمة وعطاء ودونهما مِنْ أهل الحجاز قد سمعوا مِنْ عائشة مِنْ غير أن ينظروا إليها، سمعوا صوتها، وقَبِلَ الناس أخبارهم مِنْ غير أن يصل أحدهم إليها حتى ينظروا إليها عيانا، وكذلك ابن إسحاق كان يسمع مِنْ فاطمة والستر بينهما مسبل، أو بينهما حائل مِنْ حيث يسمع كلامها، فهذا سماع صحيح والقادح فيه بهذا غير منصف، وأما مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة ثم عاد له إلى ما يحب، وذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم مِنْ محمد بن إسحاق، وكان يزعم أن مالكًا مِنْ موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه مِنْ أنفسهم، فوقع بينهما لهذا مفاوضة، فلما صنف مالك الموطأ، قال ابن إسحاق: ائتوني به فإني بيطاره، فنقل ذلك إلى مالك فقال: هذا دجال مِنْ الدجاجلة يروي عن اليهود، وكان بينهم ما يكون بين الناس، حتى عزم محمد بن

(١) تهذيب التهذيب (٣ / ٥٠٥).

(٢) الكامل فى الضعفاء: لابن عدي (٧ / ٢٦١).

إسحاق على الخروج إلى العراق، فتصالحا حينئذ، فأعطاه مالك عند الوداع خمسين دينارًا نصف ثمرته تلك السنة، ولم يكن يقدح فيه مالك مِنْ أجل الحديث، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي ﷺ عن أولاد اليهود الذين أسلموا، وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير، وما أشبهها مِنْ الغزوات عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يَتَتَبَّعُ هذا عنهم ليعلم مِنْ غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يري الرواية إلا عن مُتْقِنٍ صدوقٍ فاضلٍ، يحسن ما يروي ويدري ما يحدث.. وقد قال يحي بن معين: كان محمد بن إسحاق ثبتًا في الحديث، وقال أبو حاتم: لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه ولا يوازيه في جمعه، وكان شعبة وسفيان يقولان: محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث، ومن أحسن الناس سياقًا للأخبار، وأحسنهم حفظًا لمتونها، وإنما أتي ما أتي لأنه كان يدلس على الضعفاء، فوقع المناكير في روايته مِنْ قبل أولئك، فأما إذا بيَّن السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتج بروايته»[1].

وأما الذهبي فقد رد كلام هشام ومالك في ابن إسحاق في أكثر مِنْ موضع وهو يترجم له في سير أعلام النبلاء، فقد أورد قول هشام بن عروة ثم قال: «قلت: هشام صادق في يمينه، فما رآها -أي ابن إسحاق- ولا زعم الرجل أنه رآها، بل ذكر أنها حدثته، وقد سمعنا مِنْ عدة نسوة وما رأيتهن، وكذلك روي عدة مِنْ التابعين عن عائشة وما رأو لها صورة أبدًا.. ولو صحَّ هذا مِنْ هشام لجاز أن تكتب إليه، فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزًا.. وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب في غيبة زوجها.. ذاك الظن بهما، كما أخذ خلقٌ مِنْ التابعين عن

(١)كتاب الثقات: لا بن حبان البستي، (٤ / ٢٣٦ ـ٢٣٧)، وانظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٥٠٧).

الصحابيات، مع جواز أن يكون دخل عليها ورآها وهو صبيٌ فحفظ عنها، مع احتمال أن يكون قد أخذ عنها حين كَبُرَتْ وعَجُزَت، وكذا ينبغي، فإنها أكبر مِنْ هشام بأزيد مِنْ عشر سنين، فقد سمعت مِنْ جدتها أسماء، ولما روت لابن إسحاق كان لها قريب مِنْ ستين سنة.. ولسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة مِنْ الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حاد فيمن بينهم وبينه شحناء. وإحنة، وقد علم أن كثيرًا مِنْ كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة به، ولاسيما إذا وثَّق الرجلَ جماعةٌ يلوح على قولهم الإنصاف..))[1]. وقال ابن عدي: ((ولمحمد بن إسحاق حديث كثير، وقد روي عنه أئمة الناس: شعبة والثوري وابن عينية وحماد بن سلمة وغيرهم.. وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به))[2].

قلت: والتنافس في هذه الصورة بين الأقران واضح، فتواريخ وفَيَاتِهم تدلُّ على تعاصرهم، وأن الباعث على الجرح هو التنافس، غيرة هشام على امرأته أفرط فيها، وتحسس مالك مِنْ قول ابن إسحاق فيه: إنه بيطار علومه وإنه مِنْ الموالي، كل هذا لم يعتبره العلماء بل ردوه، وأحسنوا الاعتذار عن المتكلم، وحملوا كلامه على أحسن محمل إنصافًا للمتكلم فيه، وأثبتوا له مكانته، ورفعوا قدره كما يستحق.

(١)سير أعلام النبلاء (٥ / ٢٥٧)- (٢٥٩)بتصرف يسير.
(٢)الكامل فى الضعفاء: لابن عدي (٧ / ٢٧٠) وانظر: سير أعلام النبلاء (٥ / ٢٦٠).

المبحث الخامس:

موقف العلماء مما كان بين مالكٍ وابن أبي ذئب

لقد كان محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب «ت ١٥٩هـ» مِنْ أجلِّة علماء المدينة وكبار فقهائها ومحدثيها، وهو معاصر لمالك بن أنس الأصبحي «ت١٧٩هـ» الإمام الفقيه المحدث بدار الهجرة أيضًا، وقد وقعت بينهما شحناء بسبب الاختلاف على حديثٍ، ابن أبي ذئب يري العمل عليه، ومالك يري العمل على خلافه.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: «قال أحمد بن حنبل: بلغ ابن أبي ذئب أن مالكًا لم يأخذ بحديث: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ»[1] فقال: يستتاب، فإن تاب وإلا ضُرِبَت عنقه، ثم قال أحمد: هو أورع وأقول بالحق مِنْ مالك، قلت: لو كان ورعًا كما ينبغي لما قال هذا الكلام القبيح في حق إمام عظيم، فمالك إنما لم يعمل بظاهر الحديث، لأنه رآه منسوخًا، وقيل: عمل به وحمل قوله: «حتى يتَفَرَّقَا» على التلفظ بالإيجاب والقبول، فمالك في هذا الحديث - وفي كل حديث - له أجر ولابد، فإن أصاب ازداد أجرًا آخر، وإنما يري السيف على مَنْ أخطأ في اجتهاده الحرورية، وبكل حال فكلام الأقران بعضهم في بعض لا يعوَّل على كثير منه، فلا نقصت جلالة مالك

(١) رواه البخاري في صحيحه: كتاب البيوع، باب كم يجوز للخيار، ص (٣٦٨) برقم (٢١٠٨) ومسلم في صحيحه: كتاب البيوع، باب الصدق في البيع والبيان، ص (٦٦٠)، برقم (١٥٣٢).

بقول ابن أبي ذئب فيه، ولا ضعف العلماء ابن أبي ذئب بمقالته هذه، بل هما عالما المدينة في زمانهما ﵄))[١].

وليس هذا موقف الذهبي فقط، بل كبار أئمة الجرح والتعديل لم يعبأوا بكلام ابن أبي ذئب في مالك، ولا بترك مالك له لأجل القدر، بل أجمعوا على توثيقهما.

((فعن يحي بن معين قال: ابن أبي ذئب ثقة، وكلُّ مَنْ روي عنه ابن أبي ذئب ثقة إلا أبا جابر البياضي، وكل مَنْ روي عنه مالك ثقة إلا عبد الكريم أبا أمية.. وعن الشافعي قال: ما فاتني أحد فأسفت عليه ما أسفت على الليث وابن أبي ذئب، وقال النسائي عن ابن أبي ذئب ثقة،.. وقال الواقدي: كان مِنْ أورع الناس وأفضلهم، وكانوا يرمونه بالقدر، وما كان قدريًا، لقد كان يتقي قولهم ويعيبه.. وكان مِنْ رجال الناس صرامة وقولًا بالحق، وكان يحفظ حديثه ولم يكن له كتابٌ.. وقال الخليلي: ثقةٌ أثني عليه مالكٌ، فقيه مِنْ أئمة أهل المدينة))[٢].

وقالوا عن مالك: ((حجة الله تعالى على خلقه بعد التابعين -قاله الشافعي، وقال النسائي: ما عندي بعد التابعين أنبل مِنْ مالك، ولا أجل منه ولا أوثق، ولا آمن على الحديث منه، ولا أقل رواية عن الضعفاء، ما علمناه حدَّث عن متروك إلا عبد الكريم.. وقال علي بن المديني عن ابن عيينة قال: ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم.. وقال محمد بن إسماعيل البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر،.. وقال يحي بن سعيد القطان: ما في القوم أصح حديثًا مِنْ

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥ / ٣١٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٣ / ٦٢٩) بتصرف يسير.

مالك، وقال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي، مِنْ أثبت أصحاب الزهري؟ قال: مالك أثبت في كل شيء، وكان وكيع بن الجراح إذا حدث قال حدثني الثبت، فقيل له: مَنْ هو؟ قال: مالك..»[1].

وثناء العلماء على مالكٍ وابن أبي ذئب كثيرٌ يطول نقله، وهو يدل على أنهم لم يعتبروا كلام هذين القرينين في بعضهما، بل أهملوه وطرحوه، مراعين في ذلك النوازع النفسية التي لم يسلم منها أحد.

قلت: ولعل المنافسة في هذه الصورة ترجع إلى شدة مالك في انتقاد الرجال، ومِنْ ثَمَّ انتقاده لابن أبي ذئب على التهمة بالقدر، وإن لم تثبت عليه، فحمل هذا ابن أبي ذئب على أن يقول فيه ما قال.



(١) تهذيب التهذيب (٤ / ٧-٨).

المبحث السادس:

موقف العلماء مِنْ كلام ابن معين في الشافعي

لقد تكلم يحي بن معين «ت٢٣٣هـ» في محمد بن إدريس الشافعي «ت٢٠٤هـ» وضعفه، قال ابن عبد البر: «وقد كان ابن معينٍ - عفا اللَّهُ عنه - يطلق في أعراض الثقات لسانه، بأشياء أُنْكِرَت عليه.. ومما نقم على ابن معين وعيب به قوله في الشافعي إنه ليس بثقة»[(١)].

وقد بيّن الذهبي في سير أعلام النبلاء أن سبب طعن يحي بن معين في الشافعي هو أنه كان ينسبه إلى التشيع[(٢)].

وهذا الذي رآه ابن معين تشيعًا في الشافعي لم يكن إلا ما يؤثر عنه مِنْ شدة حبه لآل بيت رسول الله ﷺ ولم يعرف ابن معين الشافعي جيدًا.

قال ابن عبد البر: «قيل لأحمد بن حنبل: إنَّ يحي بن معين يتكلم في الشافعي، فقال أحمد: ومِنْ أين يعرف يحي الشافعي، هو لا يعرف الشافعي، ولا يعرف ما يقول الشافعي - أو نحو هذا - ومَنْ جهل شيئًا عاداه»، قال أبو عمر: «صدق أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ إن ابن معين كان لا يعرف ما يقول الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[(٣)].

(١) جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر يوسف بن عبد البر، (٢ / ٢٦٦ -٢٦٧).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٧ / ٢٤).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٢٦٧)، وانظر: آداب الشافعي ومناقبه: عبد الرحمن ابن أبي حاتم، ص (٧٨).

وفي رواية عند الذهبي أن أحمد قال -لما ذكر له قول يحي بن معين وأبي عبيد في الشافعي وأنهما ينسبانه إلى التشيع: «قد جالسناه الأيام والليالي فما رأينا منه إلا كل خير.. ما ندري ما يقولان؟ والله ما رأينا منه إلا خيرًا»(١).

قال الذهبي معلقًا على هذا: «قلت: مَنْ زعم أن الشافعي يتشيع فهو مفترٍ لا يدري ما يقول، فقد قال الزبير بن عبد الواحد الاستراباذي: أخبرنا حمزة بن علي الجوهري، حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حججنا مع الشافعي، فما ارتقي شرفًا ولا هبط إلا وهو يبكي وينشد:

يا راكبًا قفْ بالمحَصب منْ منى ... واهتف بقاعد خيفنا والناهض
سحرًا إذا فاض الحجيج إلى منى ... فيضًا كملتطم الفرات الفائض
إن كان رفضًا حب آل محمد ... فليشهد الثقلان أني رافضي

قلت: ولو كان شيعيًا -وحاشاه ذلك- لما قال: الخلفاء الراشدون خمسة، بدأ بالصديق وختم بعمر بن عبد العزيز»(٢).

ثم قال الذهبي -أيضًا-: «قلت كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوى وعصبية لا يلتفت إليه، بل يطوي ولا يروي، كما تقرر الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم - ﷺ أجمعين - ومازال يمر بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف وبعضه كذب، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا، فينبغي طيه وإخفاؤه، بل إعدامه، لتصفوا القلوب، وتتوفر على حب الصحابة والترضي عنهم، وكتمان ذلك متعين عن العامة،.. فالقوم لهم سوابق وأعمال مكفرة لما

(١) سير أعلام النبلاء (٧ / ٢٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (٧ / ٢٥).

وقع منهم، وجهاد محَّاء وعبادة ممحصة، ولسنا ممن يغلو في أحد منهم، ولا ندعي فيهم العصمة.. فأما ما اتنقله الرافضة وأهل البدع في كتبهم مِنْ ذلك فلا نعرِّج عليه ولا كرامة.. ثم قد تكلم خلق مِنْ التابعين بعضهم في بعض، وتحاربوا وجرت أمور لا يمكن شرحها، فلا فائدة في بثها، ووقع في كتب التواريخ وكتب الجرح والتعديل أمور عجيبة، والعاقل خصم نفسه، ومِنْ حسن إسلام المرءِ تركه مالا يعنيه، ولحومُ العلماء مسمومةٌ، وما نُقِلَ مِنْ ذلك لتُبيِّن غلط العالم وكثرة وهمه أو نقص حفظه، فليس مِنْ هذا النمط، بل لتوضيح الحديث الصحيح مِنْ الحسن، والحسن مِنْ الضعيف، وإمامنا - أي الشافعي - فبحمد الله ثبت في الحديث، حافظ لما وعي، عديم الغلط، موصوف بالإتقان، متين الديانة، فمن نال منه بجهل وهوي ممَنْ عُلم أنه منافس له فقد ظلم نفسه، ومقته العلماء، ولاح لكل حافظ تحامله..))[1].

وقد صنف الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي كتابًا في ثبوت الاحتجاج بالشافعي، وأطال فيه ذكر ثناء العلماء عليه[2].

وبرغم كلام يحي بن معين في الشافعي فقد رد العلماء هذا الطعن، وارتفع قدر الشافعي، وسجل العلماء معرفتهم لقدره، ومن أقوالهم فيه: ((قال الإمام أحمد بن حنبل: إن الله يُقَيِّضُ للناس في كل رأس مئةِ سَنةٍ مَنْ يعلمهم السنن، وينفي عن رسول الله ﷺ الكذب، فنظرنا فإذا في رأس المئة عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المئتين الشافعي.. وقال أبو ثور: مَنْ زعم أنه رأي مثل محمد بن إدريس في علمه وفصاحته وثباته

(١) سير أعلام النبلاء (٧ / ٣٩ ـ ٤٠).
(٢) انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٧٠).

وتمكنه ومعرفته فقد كذب، كان منقطع النظير في حياته، فلما مضى لسبيله لم يُعتض منه.. وسئل إسحاق بن راهوية: كيف وضع الشافعي هذه الكتب وكان عمره يسيرًا؟ فقال: جمع الله له عقله لقلة عمره.. وقال أبو زرعة الرازي: ما عند الشافعي حديث غلط فيه.. وقال علي بن المديني لابنه: لا تدع للشافعي حرفًا إلا كتبته، فإن فيه معرفة.. وقال ابن عبد الحكم: إن كان أحد مِنْ أهل العلم حجة فالشافعي حجة في كل شئ.. وقال النسائي: كان الشافعي عندنا أحد العلماء ثقة مأمونًا.. وقال الأستاذ أبو منصور البغدادي: بالغ مسلم في تعظيم الشافعي في كتاب الانتفاع بجلود السباع وفي كتاب الرد على محمد بن نصر، وعدَّه في هذا الكتاب مِنْ الأئمة الذين يرجع إليهم في الحديث وفي الجرح والتعديل.. وقال ابن حجر: ومناقب الشافعي كثيرة شهيرة، قد جمعها ابن أبي حاتم وزكريا الساجي والحاكم والبيهقي والهروي وابن عساكر، وغيرهم»[(١)].

ولقد عرض تاج الدين السُّبكي كلام يحي بن معين في الشافعي، ورجح أنه لم يطعن في الإمام الشافعي وإنما طعن في راو آخر يقال له: الشافعي، وكان هذا يكفي، إلا أنه بالغ في الرد عليه، وغمزه بشدة، قال: «وبتقدير إرادته الشافعي فلا يلتفت إليه، وهو عار عليه، وقد كان في بكاء ابن معين على إجابته المأمون إلى القول بخلق القرآن، وتحسره على ما فرط منه، ما ينبغي أن يكون شاغلًا له عن التعرض إلى الإمام الشافعي، إمام الأئمة، ابن عم المصطفي ﷺ»[(٢)].

---

(١) تهذيب التهذيب (٣ / ٤٩٨)- (٥٠٠)، وانظر: مناقب الشافعي وآدابه: لابن أبي حاتم، ص(٨٦)، وتاريخ بغداد (٢ / ٦٠ ـ٦١).

(٢) قاعدة في الجرح والتعديل: لتاج الدين السبكي، ص (٢٤).

قلت: وهذا ليس بمحمود مِنْ السبكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فابن معين أيضًا إمام كبير، وغمزه بما غمزه به السبكي غير لائق، ومَنْ يدري لو أن السبكي -أو غيره- كان في موضع ابن معين عند عرضه على السيف والعذاب في محنة القول بخلق القرآن، لعله يفعل ما عيّر به ابن معين !! فهذا بلاء نسأل الله العافية منه.



المبحث السابع:

موقف العلماء مِن طعن الذهلي في البخاري

كان محمد بن إسماعيل البخاري «ت ٢٥٦هـ» غايةً في الورع عن الوقوع في الغيبة، وكان يقول: «أرجو أن ألقي الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدًا»، قال الذهبي: «قلت: صدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا، وقلّ أن يقول: كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم واه، وهذا معني قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدًا، وهذا هو والله غاية الورع»[1].

وبرغم هذا ابتلي البخاري بمَنْ حسده ووقع فيه أشد وقيعة، وذلك هو قرينة محمد بن يحيي الذهلي «ت ٢٥٨هـ»، وملخص الخبر: أن البخاري لما ورد نيسابور، وبها محمد بن يحي الذهلي، وهو مِنْ أئمة الحديث يومئذ، قال: اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح فاسمعوا منه، فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السماع منه، حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحي فحسده بعد ذلك وتكلم فيه.. وشنع عليه أنه يقول: اللفظ بالقرآن مخلوق، وأن مَنْ قال هذا فهو مبتدع، لا يُجالَس ولا يُكلَّم، ومن ذهب إليه فهو متهم،

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨ / ٢٢٩)، وانظر: البداية والنهاية: لابن كثير (١١ / ٣١).

لأنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه، وكان يدفع إلى مجلسه مَنْ يمتحنه ويشغب عليه، ويثير العامة ضده، حتى تفرق الناس عن البخاري[١].

والعجيب أن محمد بن يحي الذهلي كان قبل قدوم البخاري حريصًا على تجنب كل ما يثير الشحناء والخلاف مع البخاري، وكان ينصح تلاميذه بعدم إثارة شيء مِنْ مسائل الخلاف، ومع ذلك وقع بينهما مِنْ الحسد ما أوجب القطيعة، فقد روي الذهبي بالسند إلى مسلم بن الحجاج قال: ((لما قَدِمَ محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت واليًا ولا عالمًا فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به، استقبلوه مرحلتين وثلاثة، فقال محمد بن يحي في مجلسه: مَنْ أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غدًا فليستقبله، فاستقبله محمد بن يحي وعامة العلماء، فنزل دار البخاريين، فقال لنا محمد بن يحي: لا تسألوه عن شيء مِنْ الكلام، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن فيه وقع بيننا وبينه، ثم شَمَّت بنا كل حرُوري وكل رافضي وكل جهمي وكل مرجئ بخراسان، قال: فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأ السطح والدار، فلما كان اليوم الثاني أو الثالث قام إليه رجلٌ فسأله عن اللفظ بالقرآن، فقال: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا مِنْ أفعالنا، فوقع بينهم اختلاف، فقال بعض الناس: قال لفظي بالقرآن مخلوق، وقال بعضهم: لم يقل، حتى تواثبوا فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم))[٢]. ومع ذلك لم يلتفت العلماء إلى كلام محمد بن يحي في البخاري، ولم ينتقصوا الذهلي لكلامه.

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)، وهدي الساري، ص (٦٧٨)، وأسامي من روى عنهم البخاري في جامعه الصحيح: لابن عدي، ص (٥٤)-(٥٦)، والبداية والنهاية (١١/ ٣١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٨ / ٢٣٩)، وانظر: تاريخ بغداد (٢ / ٣١).

قال الذهبي: «كان الذهلي شديد التمسك بالسنة، قام على محمد بن إسماعيل لكونه أشار في مسألة خلق أفعال العباد إلى أن تلفظ البخاري بالقرآن مخلوق، فلوَّح وما صرّح، والحق واضح، ولكن أ بَي البحث في ذلك أحمد بن حنبل وأبو زُرعة والذهلي والتوسع في عبارات المتكلمين سدًا للذريعة، فأحسنوا أحسن الله جزاءهم، وسافر ابن إسماعيل مختفيًا مِنْ نيسابور، وتألم مِنْ فعل محمد بن يحي، ومازال كلام كبار المتعاصرين بعضهم في بعض لا يلوي عليه بمفرده»[(١)].

وقد تعجَب السُّبكي بشدة ممن قال في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم، فقال: «فياالله والمسلمين!! أيجوز لأحد أن يقول: البخاري متروك، وهو حامل لواء الصناعة، ومقدَّم أهل السنة والجماعة، ثم ياالله والمسلمين أتجعل ممادحه مذام؟ فإن الحق في مسألة اللفظ معه..»[(٢)].

وثناءات العلماء على البخاري[(٣)] وعلي الذهلي مطولة في كتب التراجم[(٤)] تدل على أنهم أهملوا ما وقع بينهما، ولم يلتفتوا إليه، ويبقي أن نستفيد نحن مِنْ هذا أنه لم يَسْلَم أحدٌ مِنْ الطعن فيه، لكن ليس كل طعن يعتبر قدحًا.



(١) سير أعلام النبلاء (٨ / ١٤٤ ـ١٤٥).

(٢) قاعدة في الجرح والتعديل: للسبكي، ص (٣٦).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٣ / ٥٠٨)- (٥١١)، وتاريخ بغداد (٢ / ٥)- (٢٩).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٣ / ٧٢٨)- (٧٣٠)، تذهيب التهذيب: للذهبي(٨ / ٣٢٩ - ٣٣٢).

المبحث الثامن:

موقف العلماء مِنْ تحامل النسائي وابن معين على أحمد بن صالح المصري

لقد تحامل يحي بن معين «ت٢٣٣هـ»، وأحمد بن شعيب النسائي «ت٣٠٢هـ» على أحمد بن صالح المصري«ت٢٤٨هـ»، فأما يحي فقد قال فيه: «رأيته كذابًا يخطب في جامع مصر»، وأما النسائي فقد اعتمد على كلام يحي بن معين وكان يقول فيه: ليس بثقة ولا مأمون»، وكان يسئ الرأي فيه(١).

ولم يقبل العلماء هذا التحامل، لوضوح التنافس والحسد بين الأقران في كلام الجارح.

قال ابن عدي الجرجاني: «وأحمد بن صالح مِنْ حفاظ الحديث، وبخاصة حديث الحجاز، ومِنْ المشهورين بمعرفته، وحدَّث عنه البخاري مع شدة استقصائه، ومحمد بن يحي، واعتمادهما عليه في كثير مِنْ حديث الحجاز وعلي معرفته، وحدَّث عنه مَنْ حدَّث مِنْ الثقات واعتمدوه حفظًا وإتقانًا، وكلام ابن معين فيه تحامل، وأما سوء رأي النسائي، فسمعت محمد بن هارون بن حسان البرقي يقول: هذا الخراساني - يعني النسائي - يتكلم في أحمد بن صالح، وحضرت مجلس أحمد بن صالح وطرده مِنْ مجلسه، فحمله ذلك على أن تكلم فيه.. فلا يؤثر قول النسائي فيه، ولا إنكاره عليه يساوي

(١) الكامل فى الضعفاء: لابن عدي (١ / ٢٩٥)، وانظر: التاريخ الكبير: للبخاري (٢ / ٦).

شيئًا، وأحمد بن صالح مِنْ أجلة الناس... ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل مَنْ تكلم فيه متكلم، لكنت أجلَّ أحمد بن صالح أن أذكره»[١].

وقال الذهبي عن أحمد بن صالح: «لقيه البخاري والكبار واحتجوا به، وأما كلام النسائي فيه فكلام موتور، لأنه آذي النسائي، وطرده مِنْ مجلسه، فقال: ليس بثقة»[٢].

ونظم الحافظ العراقي في ألفيته ما يبين رد العلماء لطعن النسائي وتحامله على أحمد بن صالح المصري، قال:

«وربما ردَّ كلام الجارح كالنسائي في أحمد بن صالح»[٣]

وأما الحافظ ابن حجر فقد أطال النَّفَسَ في رد هذه الجرح فقال: «أحمد بن صالح المصري أبو جعفر بن الطبري: أحد أئمة الحديث الحفاظ المتقين الجامعين بين الفقيه والحديث، أكثر عنه البخاري وأبو داود، واعتمده الذهلي في كثير مِنْ أحاديث أهل الحجاز، ووثقه أحمد بن حنبل ويحي بن معين فيما نقله عنه البخاري، وعلي بن المديني وابن نمير والعجلي وأبو حاتم الرازي وآخرون، وأما النسائي فكان سيئ الرأي فيه، ذكر مرة فقال: ليس بثقة ولا مأمون، أخبرني معاوية بن صالح قال: سألت يحي بن معين عن أحمد بن صالح، فقال: كذَّاب يتفلسف، رأيته يخطب في الجامع بمصر، فاستند النسائي في تضعيفه إلى ما حكاه عن يحي بن معين، وهو وهم منه حمله على اعتقاده سوء رأيه في أحمد بن صالح، فنذكر أولًا السبب الحامل له على سوء رأيه فيه، ثم نذكر وجه وهمه في نقله ذلك عن يحي بن معين، قال أبو جعفر العقيلي: كان أحمد بن صالح لا يحدث أحدًا

(١) الكامل فى الضعفاء: لابن عدي، (١ / ٣٠٠)، وانظر: سير أعلام النبلاء (٨ / ٨٢).
(٢) الجرح والتعديل: للذهبي (١ / ٣٦).
(٣) ألفية مصطلح الحديث: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ص (٧٢).

حتى يسأل عنه، فلما أن قدم النسائي مصر جاء إليه، وقد صحب قومًا مِنْ أهل الحديث لا يرضاهم أحمد فأبي أن يحدثه، فذهب النسائي فجمع الأحاديث التي وهم فيها أحمد وشرع يشنع عليه، وما ضرّه ذلك شيئًا وأحمد بن صالح إمام ثقة.. وقال صالح جزرة: لم يكن بمصر أحد يحفظ الحديث غير أحمد بن صالح، وكان يذاكر بحديث الزهري ويحفظه، وقال ابن حبان: ما رواه النسائي عن يحي بن معين في حق أحمد بن صالح فهو وهم، وذلك أن أحمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر غير ابن الطبري، وكان يقال له: ((الأشمومي، وكان مشهورًا بوضع الحديث، وأما ابن الطبري فكان يقارب ابن معين في الضبط والإتقان. انتهي. وهو غاية في التحرير، ويؤيده ما نقلناه أولًا عن البخاري أن يحي بن معين وثق أحمد بن صالح بن الطبري، فتبين أن النسائي انفرد بتضعيف أحمد بن صالح بما لا يقبل، حتى قال الخليلي: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، وهو كما قاله..))[1].

وقال الخطيب البغدادي: ((احتج سائر الأئمة بحديث ابن صالح سوي النسائي، فإنه ترك الرواية عنه، وكان يطلق لسانه فيه، وليس الأمر على ما ذكر النسائي، ويقال: كان فيه الكبر وشراسة الخلق، ونال النسائي منه جفاء في مجلسه، فذلك الذي أفسد الحال بينهما))[2].

وقال أبو بكر بن العربي: ((أحمد بن صالح إمام ثقة مِنْ أئمة المسلمين ولا يؤثر فيه تجريح، وإن هذا القول يحط مِنْ النسائي أكثر مما يحط مِنْ ابن صالح)).

(١) هدي الساري (مقدمة فتح الباري): لابن حجر، ص (٥٤٦ ـ٥٤٧)، وانظر: تهذيب التهذيب (١ / ٢٧ ـ٢٨)، والثقات: لابن حبان (٥ / ١٧)، ميزان الاعتدال (١ / ١٠٣) ولسان الميزان (٧/ ١٧٢)، وتذكرة الحفاظ (٢ / ٧٢)، طبقات الحفاظ، ص (٢١٦).

(٢) تاريخ بغداد (٤ / ١٩٥).

وأكثر الذهبي في سير أعلام النبلاء منْ نقل ثناء العلماء عليه، حتى ذكر أن أحمد بن حنبل ذاكره فما أخذ عليه شيئًا، وأن بعض العلماء قال: «أحمد بن صالح لأهل مصر، كأحمد بن حنبل لأهل العراق» ثم قال: «..وسمع منه النسائي ولم يحدّث عنه، ووقع بينهما، وآذاه أحمد بن صالح، فآذي النسائي نفسه بوقوعه في أحمد»[١].

وفي رد السُّبكي لتحامل النسائي على أحمد بن صالح، وضع قاعدة عظيمة قال: «أحمد بن صالح ثقة إمام، ولا التفات إلى كلام مَنْ تكلم فيه، ولكنا ننبهك هنا على قاعدة في الجرح والتعديل نافعة لا تراها في شيء مِنْ كتب الأصول، فإنك إذا سمعت أن الجرح مقدم على التعديل، ورأيت الجرح والتعديل، وكنت غرًا بالأمور أو فدْمًا[٢] مقتصرًا على منقول الأصول حسبت أن العمل على جرحه، فإياك ثم إياك، والحذر كل الحذر مِنْ هذا الحسبان، بل الصواب عندنا أن مَنْ ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه ومزكوه، وندر جارحه، وكانت هناك قرينةٌ دالةٌ على سبب جرحه مِنْ تعصب مذهبي أو غيره، فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة، وإلا فلو فتحنا هذا الباب، أو أخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد مِنْ الأئمة، إذ ما مِنْ إمامٍ إلا وقد طَعَنَ فيه طاعنون، وهلَكَ فيه هالكون»[٣].



---

(١) سير أعلام النبلاء (٨ / ٨٠).
(٢) فدمًا: أي قليل الفهم .انظر: كتاب العين: للخليل بن أحمد، ص (٧٣٤).
(٣) طبقات الشافعية الكبرى: للسبكي، (١ / ١٨٧ ـ ١٨٨).

المبحث التاسع:

موقف العلماء مِنْ الوحشة التي كانت بين ابن منده وأبي نُعَيْم

أما هذان القرينان -أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحي بن منده الأصبهاني «ت٣٩٥هـ»، وأبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق المهراني الأصبهاني «ت٤٣٠هـ»- كانت المنافسة بينها والوحشة شديدة جدًا، وذلك بسبب الاختلاف في المذهب.

فقد قال أبو نعيم في ابن منده في تاريخ أصبهان: «ابن منده حافظ مِنْ أولاد المحدثين، كتب بالشام ومصر وخراسان، واختلط في آخر عمره، فحدّث عن أبي أسيد وابن أخي أبي زرعة وابن الجارود، بعد أن سُمع منه أن له عنهم إجازة، وتخبط في أماليه، ونسب إلى جماعة أقوالًا في المعتقدات لم يُعرفوا بها، نسأل الله جميل الستر والصيانة برحمته»[1].

وقد أورد الذهبي كلام أبي نعيم في ابن منده، ثم قال: «قلت: لا نعبأ بقولِكَ في خَصْمِكَ للعداوة السائرة، كما لا نسمع -أيضًا- قوله فيك، فلقد رأيت لابن منده حطًا مقذعًا على أبي نعيم وتبديعًا، ومالا أحب ذكره، وكل منهما فصدوق في نفسه، غير متهم في نقله بحمد الله»[2].

---

(١) ذكر أخبار أصبهان: لأبي نعيم الأصبهاني، (٢ / ٣٠٦)، وسير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٢٩).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٣٠).

وبلغ الأمر بينهما أن ابن منده كان إذا عَلِمَ التلميذ أنه يأتي مجلس أبي نُعَيْم ثم يحضر إليه، غَضِبَ منه وطرده مِنْ مجلسه.

روي الذهبي أن محمد بن عبد الله الطبراني قال: «قمت يومًا في مجلس ابن منده، فقلت: أيها الشيخ، فينا جماعة ممن يدخل على هذا المشؤم - أعني أبا نعيم الأشعري - فقال: أخرجوهم، فأخرجنا مِنْ المجلس فلانًا وفلانًا، ثم قال: على الداخل عليهم حرج أن يدخل مجلسنا، أو يسمع منا، أو يروي عنا فإن فعل فليس هو منا في حِلّ»[(١)].

قال الذهبي: «قلت: ربما آل الأمر بالمعروف بصاحبه إلى الغضب والحدَّة، فيقع في الهجران المحرم، وربما أفضى إلى التفكير والسعي في الدم، وقد كان أبو عبد الله وافر الجاه والحرمة إلى الغاية ببلده، وشغب على أحمد بن عبد الله الحافظ، بحيث أن أحمد اختفى»[(٢)].

وقال في موضع آخر: «كان أبو عبد الله بن منده يقذع في المقال في أبي نعيم، لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن -أي الأشعري- ونال أبو نعيم أيضًا مِنْ أبي عبد الله في تاريخه، وقد عُرِفَ وهنُ كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض»[(٣)].

لكن أبا نعيم ثبت عنه إنصافه لابن منده ولم يثبت العكس، قال الذهبي: «قيل: إن أبا نعيم الحافظ ذكر له ابن منده، فقال: كان جبلًا مِنْ الجبال، فهذا يقوله أبو نعيم مع الوحشة الشديدة التي بينه وبينه»[(٤)].



(١) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٣٢-٣٣٣). (٢) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٣٢-٣٣٣).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٤٥). (٤) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٢٩).

المبحث العاشر:

موقف العلماء مما كان بين العيني وابن حجر

تشير كتب التراجم إلى أن محمود بن أحمد بن موسي، بدر الدين العيني «ت ٨٥٥هـ» لم يكن على وفاقٍ مع كبار مؤرخي عصره، وتعلل ذلك بحسدهم إياه على ما بلغه مِنْ مكانة سامية وحظوة لدي سلاطين المماليك.

ومما هو جدير بالذكر في هذا الباب: ما وقع بينه وبين قرينه أحمد بن علي بن حجر العسقلاني «ت ٨٥٢هـ»، فقد تساميا في العلم والتصنيف - وإن كان القدح المعلي لابن حجر - وكان البدر العيني ينقل في شرحه لصحيح البخاري، المسمي عمدة القاري، بعض كلام ابن حجرٍ في شرحه المسمي: فتح الباري بشرح صحيح البخاري: وربما تعقب ذلك، وقد أجاب ابن حجر عن تلك التعقبات، لأنهما متعاصران وبينهما منافسة شديدة.[1]

والمطالع لكتاب البدر العيني: «عمدة القاري» سيجد الكثير مِنْ هذه التعقبات التي يظهر فيها النفس الحاد والتحامل، فمثلًا: أورد العيني تعقبًا مِنْ ابن حجر للكرماني يقول فيه ابن حجر: «وهنا خبط الكرماني..» وقال العيني: «قلت: هو الذي خبط مِنْ وجوه..» ساقها، ثم قال: «فالناظر الذي يتأمل فيه يعرف أن التخبيط مِنْ أين جاء»[2]. وفي موضع

(١) انظر: البدر الطالع، ص (٨٤٩)، الضوء اللامع (١٠/ ١٣١)، وشذرات الذهب (٧/ ٢٦٨).
(٢) عمدة القاري بشرح صحيح البخاري للعيني (١٥ / ٢١٠).

آخر أورد كلام ابن حجر حول تصريف كلمة، ثم قال: ((قلت: فيه بعد عظيم، وهذا تصرف مَنْ ليس له يدٌ في علم الصرف))[١]. وفي موضع آخر أورد العيني تعقبًا مِنْ ابن حجر للكرماني، ثم قال: ((قلت: الذي قاله هو غير وجيه، والأوجه ما ذكره الكرماني، ليتأمله مَنْ له أدنى تأمل..))[٢]. وفي موضع آخر يقول: ((والعجب مِنْ بعضهم أنه.. نسب الرجل إلى غير ما قاله يظهر ذلك لمن يتأمله))[٣].

وأهدأ تعقبات العيني لابن حجر، أن يورد كلامه ثم يقول: هذا عجيبٌ مِنْ وجوه أو من وجهين.. أو يقول: كل هذا لا يُجْدِي شيئًا، ونحو ذلك.

ويدلك على هذا النفس الحادّ، أن العيني قلَّ أن يقف هذا الموقف مع مَنْ يورد كلامهم أو يناقش أقوالهم في كتابه هذا إلا مع ابن حجر، وربما ينتصر للآخرين مِنْ ابن حجر إذا تعقبهم -كما رأينا- !!

وفي المقابل كان ابن حجر يتعقبه -لكن ليس في الفتح- بل في كتب أخري، فمثلًا، عمد ابن حجر إلى منظومة نظمها العيني في سيرة الملك المؤيد، فقال: إنها ركيكة، واستخرج منها نحو أربعمائة بيت قال: إنها بلا وزن، في كتاب له سماه: قَذَي العَيْنِ مِنْ نَظْمِ غُرَابِ البَيْنِ، ومما قال ابن حجر يعرض بالعيني:

بجامع مولانا المؤيد رونق منارته	بالحسن تزهو وبالزين
تقول وقد مالت عليهم تمهلوا	فليس على هدمي أضر مِنْ العين

(١) عمدة القاري (١٥ / ١١٦).
(٢) عمدة القاري (١٥ / ٤٢).
(٣) عمدة القاري (١٥ / ٨٧).

وكان العينى شيخ بمسجد المؤيد، فردَّ العيني عليه قائلًا:

منارة كعروس الحسن إذا جليتوهدمها بقضاء الله والقدر
قالوا أصيبت بعين قلت ذا غلطما آفة الهدم إلا خسة الحجر[١]

لكن العلماء لم يلتفتوا إلى كل هذا، فها هو السخاوي تلميذهما يثني عليهما، يقول في العيني: «أستاذنا العيني.. صحبته سفرًا وحضرًا، فما رأيت منه إلا الخير، وبيننا ودٌّ شديد وإخاء أكيد»[٢]، وأما ثناؤه على ابن حجر فكثير مشهور.

وقال عنه ابن العماد: «.. ولي عدة تداريس ووظائف دينية، واشتهر اسمه وبعد صيته، وأفتي ودرّس، وأكب على الأشغال والتصنيف.. ثم قضاء قضاة الحنفية بالديار المصرية.. وقرأ وسمع ما لا يحصي مِنْ الكتب والتفاسير، وبرع في الفقه والتفسير والحديث واللغة والنحو التصاريف والتاريخ.. وكان أحد أوعية العلم، وأخذ عنه مَنْ لا يحصي.. توفي ليلة الثلاثاء رابع ذي الحجة بالقاهرة.. وكثر أسف الناس عليه»[٣]. وقال السخاوي أيضًا «شيخنا قاضي قضاة الحنفية بالديار المصرية، صاحب التصانيف السائرة الجمة.. محمود بن أحمد بن موسي العيني.. لم يخلف بعده في مجموعة مثله»[٤]. وقال عنه ابن تغري بردي: «هو العلامة فريد عصره ووحيد دهره، عمدة المؤرخين، ومقصد الطالبين قاضي القضاة»[٥].

---

(١) انظر: بغية الوعاة في أخبار النحاة: للسيوطي (٢ / ٢٧٥ ـ٢٧٦).
(٢) انظر: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، ص (٧٨)، والضوء اللامع (١٠/ ١٢٣)، والأعلام: للزركلي (٨ / ٣٨٠).
(٣) شذرات الذهب: لابن العماد(٩ / ٤١٩ ـ٤٢٠).
(٤) الذيل التام على دول الإسلام: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٢ / ٧٠).
(٥) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي، (١٦/ ٨).

وقال ابن العماد في ابن حجر: «.. انتهى إليه معرفة الرجال واستحضارهم، ومعرفة العالي والنازل، وعلَلَّ الأحاديث، وغير ذلك، وصار هو المعول عليه في هذا الشأن في سائر الأقطار وقدوة الأمة وعلامة العلماء، وحجة الأعلام، ومحيي السنة، وانتفع به الطلبة، وحضر دروسه وقرأ عليه غالب علماء مصر، ورحل الناس إليه مِنْ الأقطار»[1].



(١) شذرات الذهب: لابن العماد (٩ / ٣٩٦).

المبحث الحادي عشر:

موقف العلماء مِنْ طعن السخاوي والسيوطي في بعضهما

لقد وقع بين محمد بن عبد الرحمن السخاوي «ت ٩٠٢هـ»، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي «ت٩١١هـ»، شيء له العجب مما يقع بين الأقران.

قال الشوكاني في ترجمته للسيوطي في البدر الطالع، بعد أن ذكر مناقبه وتصانيفه ونبوغه واشتهار ذكره في كل فن: «.. ولكنَّه لم يسلمْ مِنْ حاسدٍ لفضله وجاحدٍ لمناقبه، فإن السخاوي في الضوء اللامع -وهو مِنْ أقرانه- ترجمه ترجمة مظلمة، غالبها ثلب فظيع، وسب شنيع، وانتقاص وغمط لمناقبه تصريحًا وتلويحًا، ولا جرم فذلك دأبه في جميع الفضلاء مِنْ أقرانه، وقد تنافس هو وصاحب الترجمة منافسة أوجبت تأليف صاحب الترجمة لرسالة سماها: «الكاوي لدماغ السخاوي» فليعرف المطلع على ترجمة هذا الفاضل في الضوء اللامع أنها صدرت مِنْ خصمٍ له غير مقبول عليه، فمن جملة ما قاله في ترجمته: إنه لم يُمْعِنْ الطلب في كل الفنون، بل قال بعد أن عدّد شيوخه: إنه حين كان يتردد عليه أخذ كثيرًا مِنْ مصنفاته كالخصال الموجبة للظلال، والأسماء النبوية.. ومالا يحصره، قال بل أخذ مِنْ كتب المحمودية، وغيرها كثيرًا مِنْ التصانيف المتقدمة التي لا عهد لكثير مِنْ العصريين بها في فنون، فغير فيها يسيرًا، وقدّم وأخّر، ونسبها إلى نفسه، وهوَّل في مقدماتها بما يتوهم منه الجاهل شيئًا

بما لا يوفي بعضه»[١].

وراح السَّخاوي يتابع انتقاصه للسيوطي ويتهمه بالزهو والغرور والبلادة، ويأخذ مِنْ كلام السيوطي ما يوظفه لهذا، فانتقد عليه قوله في حق نفسه: «..والذي اعتقده أن الذي وصلت إليه مِنْ الفقه والنقول التي اطَّلعت عليها مما لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد مِنْ أشياخي فضلًا عمن دونهم.. وقد كملت عندي آلات الاجتهاد بحمد الله، إلى أن قال: ولو شئت أن أكتب في كل مسألة تصنيفًا بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية ومداركها ونقوضها وأجوبتها والمقارنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك..»[٢].

ونقل عنه السخاوي كلامه في أخذه وإتقانه للفنون وأنه قال: «وأما الحساب فأعسر شيء عليّ وأبعده عن ذهني، وإذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلًا أحمله..».

ثم قال السخاوي بعد أن نقل عن السيوطي هذا الكلام: «ما أحسن.. ما اعترف به عن نفسه مما يوهم به أنه منصف، أول دليل على بلادته وبعد فهمه لتصريح أئمة الفن بأنه فن ذكاء، ونحو ذلك، وكذا قول بعضهم دعواه الاجتهاد ليستر بها خطأه.. وقد قام عليه الناس كافةً لما ادعي الاجتهاد، وبالجملة: فهو سريع الكتابة، لم أزل أعرفه بالهوس، ومزيد الترفع حتى على أمه، بحيث كانت تزيد في التشكي منه، ولازال أمره في تزايد مِنْ ذلك فالله يلهمه رشده...»[٣].

---

(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للشوكاني، ص (٣٦٨)، وانظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للسخاوي، (٤ / ٦٢).

(٢) الضوء اللامع: للسخاوي (٤ / ٦٢)، وانظر: البدر الطالع: للشوكاني، ص (٣٦٩).

(٣) الضوء اللامع (٤ / ٦٣)، وانظر: البدر الطالع، ص (٣٧٠).

وأطال السخاوي في ذلك فذكر أنه كثير التصحيف والغلط والمسخ لكتب الآخرين..

قال الشوكاني بعد ما نقله مِنْ كلام السخاوي: «وأقول: لا يخفي على المنصف ما في هذا المنقول مِنْ التحامل على هذا الإمام، فإن ما اعترف به مِنْ صعوبة علم الحساب عليه لا يدلُّ على ما ذكره مِنْ عدم الذكاء، فإن هذا الفن لا يفتح فيه على ذكي إلا نادرًا كما نشاهده الآن في أهل عصرنا، وكذلك سكوته عند قول القائل له تجمع لك أهل كل فن مِنْ فنون الاجتهاد فإن هذا كلامٌ خارجٌ عن الإنصاف، لأن رب الفنون الكثيرة لا يبلغ تحقيق كل واحد منها ما يبلغه مَنْ هو مشتغل به على انفراده، وهذا معلوم لكل أحد، وكذا قوله أنه مسخ كذا وأخذا كذا ليس بعيب، فإن هذا مازال دأب المصنفين يأتي الآخر فيأخذ مِنْ كتب منْ قبله، فيختصر أو يوضح أو يعترض، أو نحو ذلك مِنْ الأغراض التي هي الباعثة على التصنيف، ومن ذاك الذي يعمد إلى فن قد صنف فيه منْ قبله فلا يأخذ مِنْ كلامه؟..

وقوله: إنه كذبه القميصي بتصريحه إنه بقي مِنْ المسند بقية، ليس بتكذيب، فربما كانت تلك البقية يسيرة والحكم للأغلب، لاسيما والسهو والنسيان مِنْ العوارض البشرية، فيمكن أنه حصل أحدهما للشيخ أو تلميذه، وقوله: إنه كثير التصحيف والتحريف مجرد دعوى عاطلة عن البرهان، فهذه مؤلفاته على ظهر البسيطة محررة أحسن تحرير، ومتقنة أبلغ إتقان، وعلي كل حال فهو غير مقبول عليه لما عرفت مِنْ قول أئمة الجرح والتعديل بعدم قبول الأقران في بعضهم بعضًا مع ظهور أدني منافسة، فكيف بمثل المنافسة بين هذين الرجلين التي أفضت إلى تأليف بعضهم في بعض! فإن أقل مِنْ هذا يوجب عدم القبول، والسخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ وإن كان إمامًا غير مدفوع لكنه كثير التحامل

على أكابر أقرانه كما يعرف ذلك مِنْ طالع كتابه الضوء اللامع، فإنه لا يقيم لهم وزنًا، بل لا يسلم غالبهم مِنْ الحط منه عليه، وإنما يعظم شيوخه وتلامذته ومن لم يعرفه ممن مات في أول القرن التاسع قبل موته، أو من كان مِنْ غير مصره أو يرجو خيره أو يخاف شره.. وأما ما نقله مِنْ أقوال العلماء مما يؤذن بالحط على صاحب الترجمة -أي السيوطي- فسبب ذلك دعواه الاجتهاد كما صرّح به، ومازال هذا دأب الناس مع مَنْ بلغ إلى تلك الرتبة، ولكن قد عرفّناك في ترجمة ابن تيمية أنها جرت عادة الله سبحانه -كما يدل عليه الاستقراء- برفع شأن مِنْ عودي لسبب علمه وتصريحه بالحق، وانتشار محاسنه بعد موته، وارتفاع ذكره، وانتفاع الناس بعلمه، وهكذا كان أمر صاحب الترجمة فإن مؤلفاته انتشرت في الأقطار، وسارت بها الركبان إلى الأنجاد والأغوار، ورفع الله له مِنْ الذكر الحسن والثناء الجميل ما لم يكن لأحد مِنْ معاصريه، والعاقبة للمتقين.. تجاوز الله عنهما جميعًا، وعنا بفضله وكرمه»[١].

ومثلما وقع السخاوي في السيوطي، وقع السيوطي فيه، وكتب مؤلفه الكاوي لدماغ السخاوي -كما مر- ووجّه إليه نفس الانتقادات التي رماه بها السخاوي، مِنْ أنه لا يعرف العربية ولا الفقه ولا الأصول، وأنه غير مطلع على السنة وطرقها، ومصنفاته مسودات ظفر بها في كتب شيخه ابن حجر، ونحو ذلك، وقد جمعها بعض الباحثين وأجاب عنها.

لكن يُحْمَدُ للسيوطي أنه قد أنصفه في مواضع كثيرة برغم طعنه فيه، قال في المقامة السندسية: «والذي نقوله في أخينا هذا المنكر -أي السخاوي- أنه غير مدفوع عن علم بالحديث ودين، وما هو عن درجة

---

(١) البدر الطالع، ص (٣٧١ - ٣٧٣).

الحفظ مِنْ المبعدين غير أنا كرهنا منه إطلاق اللسان.. وقال في مقامة الفتاش على القشاش: ولو جثا -أي: المردود عليه بين يدي الحافظ الفخر الديمي- لحصل منه فخرًا، ولأمطر عليه مِنْ سحابه قطرًا، أو الحافظ الشمس السخاوي لأسبغ عليه مِنْ ظلاله سترًا.. وفي المقامة الكلاجية: جاءته أسئلة مِنْ دمشق فقال: ولا يصلح لها على وجه الأرض أحد غيري، إلا رجلُ واحدٌ، وهو الآن بعيد الشُّقة، وإن كان بيني وبينه شنآن فإني أوصل كل ذي حق حقه»[١].

ومما يجدر ذكره أن هذا الطعن لم يقف عند السيوطي والسخاوي فحسب، بل تعصب لكل واحد منهما أحزاب مِنْ طلبة العلم وأهله، وأصبح في عصرهما معسكران، معسكر يقوده السخاوي، ومن جنوده: ابن الكركي برهان الدين بن زين الدين «ت٩٢٢هـ» وابن العليف أحمد ابن الحسين المكي تلميذ الجوجري «ت٩٢٦هـ»، والشمس الجوجري، وأحمد بن محمد القسطلاني «ت ٩٢٣هـ»، وشمس الدين الباني، وغيرهم، والمعسكر الآخر يقوده السيوطي، ومن أنصاره: الفخر الديمي، وأمين الدين الأقصراني، وزين الدين قاسم الحنفي، وسراج الدين العبادي، وغيرهم.

وتبادل الفريقان التهم والنقائص والسباب، وذكر المثالب، وأخذت الخصومة بينهم زمنا ليس بالقليل، وألفت رسائل ومقامات وكتب شغلت مِنْ الوقت كثيرا، وكثر الجدل بينهم في مسائل علمية، قد تكون أسدت إلى الحركة العلمية بفائدة، إلا أنها مصحوبة بالنفس الحاد، والروح المتحاملة، وهذا ما ينبغي التنبه له.



(١) الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه: بدر بن محمد العماش (١ / ١٣٢ - ١٣٥).

المبحث الثاني عشر:

جرح بعض الأقران المعاصرين لبعض

بما أنه لم يخلُ عصرٌ مِنْ العصور مِنْ تنافس بين الأقران واختلاف يصل إلى حدّ التجريح والطعن والقطيعة والهجر، فسنختار في هذا المبحث نموذجًا لجرح بعض الأقران المعاصرين، ليكون أكثر واقعية وتأثيرًا.

والنموذج الأكثر شيوعًا وشهرة -في الأوساط العلمية- في تناول المعاصرين له بالقدح، هو الشيخ مُقْبِل بن هادي الوادعي اليمني رحمه الله «ت١٤٢٢هـ»، فهو برغم علمه ومؤلفاته التي تدل على ثبوت قدمه في علم الحديث، إلا أنه أطلق لسانه في كثير مِنْ معاصريه، وأقذع في التجريح بلا حجة.

وممن جرَّحهم الشيخ مقبل مِنْ معاصريه: «الشيخ المفسر محمد متولي الشعراوي، والشيخ محمد الغزالي، والشيخ عبد الحميد كشك، والدكتور/ صلاح الصاوي، والشيخ السيد سابق، والشيخ أبو بكر الجزائري، والشيخ عبد العزيز ابن باز، والشيخ عبد الكريم زيدان» وأضعاف أضعاف هؤلاء مِنْ العلماء والدعاة يمنيين وغيرهم[1].

وأكثر مَنْ نالَ منه الشيخ مقبل، هما: الشيخ يوسف بن عبد الله القرضاوي، والشيخ عبد المجيد بن عزيز الزنداني، وقد أفرد لكل واحد

---

(١)انظر: معالم في الجرح والتعديل: محمد المهدي، ص (٣٣٩).

منهما كتابًا مستقلًا في تجريحه وذكر مثالبه، فكتب في القرضاوي: «إسكات الكلب العاوي يوسف القرضاوي»، وفي عبد المجيد الزنداني: «البركان لنسف جامعة الإيمان» باعتباره الراعي والمؤسس لها.

والكتابان مليئان بالإساءات البالغة والاتهامات المتخيلة، رمي بالجهل وقلة العلم والمعرفة، ورمي بالبدعة والضلالة والإضلال، ووصف بهدم الدين ونقض عري الإسلام، والحزبية والخيانة، والغباء والكذب، والسفه والانحراف، ودعاء بنزع البركة، فيقول: «لا بارك الله فيه»، «لا جزاه الله خيرًا»، ونحو ذلك.

وذكر بعض الباحثين أنه جرّح الشيخ الألباني وابن باز وابن عثيمين، لما نقل له أنهم أجازوا الانتخابات، وتبرأ منهم ومن فتاواهم، وقال: أنهم أضلوا الشباب، وقال في ابن عثيمين: إنه يطعن في دعوة أهل السنة، وأنه يتلاعب به الحزبيون[(١)].

وكذلك جرّح الوادعي، أبا الأعلي المودودي، قال فيه: «به شيء مِنْ التشيع وهو يعتبر مِنْ أئمة البدع»، وقال في حسن البنا: «إمام مِنْ أئمة البدع والضلال»، وقال في سيد قطب: «إنه مفلس في توحيد الألوهية.. لا يساوي بصلة.. كتبه كتب الضلال»، وقال في سعيد حوّي: «حاطب ليل لا يعتمد عليه: زد على هذا بأنه زائغ العقيدة يدعو إلى التصوف، يدعو إلى الحزبية، ليس بموقف، ما يعرف مِنْ الدين شيئًا»، وقال في عبد الرحيم الطحان: «محترف، يخفي عقيدة خبيثة، صاحب هوس، جويهل، مجادل بالباطل، كذاب، خائن، أفكاره مبنية على الهيام..»، وقال في عبد الفتاح أبي غدة: «لا بارك الله فيه»، وقال في على

(١)انظر: معالم في الجرح والتعديل، ص (٣٢٦).

الطنطاوي: «لا يساوي كلامه بعرة، بل لا يساوي هو فلسًا !! وهو فاسق حالق اللحية، لا يتقيد بدليل، لا أكثر الله في علماء المسلمين مِنْ أمثاله»[١].

وهكذا أطلق الشيخ الوادعي لسانه في جملة كبيرة مِنْ الدعاة والعلماء - خصوصًا مَنْ يخالفونه الرأي في بعض القضايا - حتى خرج الكلام عن حدّ الاعتدال، وجاوزه إلى الغلو واستعمال الغلظة التي لا ينبغي أن تكون إلا مع أعداء الإسلام والمحاربين للدين.

والعقلاء مِنْ العلماء لا يلتفتون إلى تلك الخصومات التي بين الأقران، ويرون الجميع - المجرَّح والمجروح - أئمة كبارًا، لهم دورهم البارز في حفظ علوم الشريعة في هذا العصر، وجدير بعلماء هذا العصر بأن يستفيدوا مِنْ النماذج السابقة - وغيرها - ويطبقوها على عصرهم تطبيقًا علميًا، ويربوا تلاميذهم على ذلك، حتى لا يسقط العلماء مِنْ أنظارهم ولا يحسنوا الاستفادة مِنْ علومهم، وحتى تضيق دائرة الشقاق بين مَنْ يُفترض أنهم يعملون على وحدة الأمة.



(١) الشيخ مقبل الوادعي آراؤه العلمية والدعوية دراسة ونقد: محمد بن موسى العامري، ص(١٣٢- ١٤٨) باختصار.




الخاتمـــــــة

وبعد الفراغ مِنْ البحث يجدر أن نسجل أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وهي كما يلي:

[١] الأصل في قواعد الدين حرمة الخوض في أعراض المسلمين إلا لضرورة ملجئة، ومصلحة ظاهرة، لأن الجرح بمثابة الميتة للمضطر، لا يأكل منها إلا ما يبقيه حيًا دون التفكه والتلذذ، وهذا أصل مهم في صيانة الأعراض.

[٢] من خلال استقراء النماذج التطبيقية التي وردت في هذا البحث، تبين أن غالب الأسباب التي تدعو إلى وقوع الأقران بعضهم في بعض، تدور حول الحسد والغيرة والمنافسة، والعداوة والبغضاء، والغضب سواء الرأي، والجهل بقدر بعضهم، والخلافات العقائدية والمذهبية، والتعصب والأخذ بالقرائن المتوهمة.. وغير ذلك.

[٣] توافر كلمة الأئمة على رد كلام الأقران في بعضهم، وإطراحه وعدم اعتباره سببًا للجرح، كما قال الذهبي: «كلام الأقران بعضهم في بعض يحتمل، وطيه أولي مِنْ بثه، إلا أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ فيعتمد قولهم»[١]، وقال أيضًا: «كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوي ولا يروي، ويطرح ولا يجعل طعنًا، ويعامل الرجل بالعدل والقسط»[٢]، وقال ابن حجر: «كلام الأقران غير معتبر في حق بعضهم

(١) سير أعلام النبلاء (١١ / ٤٣٢).

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص (٢٦).

بعضًا، إذا كان غير مفسر لا يقدح»[١]، وهو كالإجماع بينهم.

[٤] وجوب صفاء القلوب واجتماعها على محبة العلماء، فهم في مقدمة الصالحين في هذه الأمة، وقد قال الثوري: «عند ذكر الصالحين تنزل الملائكة، ومن لم يحفظ مِنْ أخبارهم إلا ما ندر مِنْ بعضهم في بعض على الحسد والهفوات والشهوات، دون أن ينبغي بفضائلهم، ويروي مناقبهم، حرم التوفيق، ودخل في الغيبة وحاد عن الطريق..»[٢].

[٥] بيان أن الجهل بموقف العلماء مِنْ جرح الأقران وطرحهم له، قد يترتب عليه أخطاء فادحة، فقد يقع الباحث على حديث مِنْ رواية رجل جرّحه قرين له، فيضعف الحديث لذلك، لأنه لا يعرف أن المجرَّح قرين وكلامه غير معتبر.

[٦] وجوب الاعتذار عما وقع بين الأقران في كل عصر، بقدر الإمكان وحمله على أحسن المحامل، خاصة وقد علمنا أن معظم الأقران، برغم كلامه في قرينه، إلا أنه لم يخل عن إنصاف له في بعض المواضع، وهو مغمور في بحر حسناتهم.

[٧] بيان أن عدم قبول كلام الأقران في بعضهم ليس يعني إنكار وقوعه، ولا ادعاء العصمة لهم والمغالاة فيهم، ولا أنهم لم يكونوا أهل عدل وإنصاف، بل هذا هو الأصل فيهم، وما وقع بينهم فهو استثناء على خلاف الأصل.

[٨] وجوب الحذر مِنْ الوقيعة في العلماء، قال الذهبي: «استفق ويحك وسل ربك العافية، فكلام الأقران بعضهم في بعض أمر عجيب، وقع فيه سادة

(١) تهذيب التهذيب (٣ / ١٨٨).

(٢) جامع بيان العلم وفضله، (٢ / ٢٧٠).

فرحم الله الجميع))[١]، وقال السبكي: ((وينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضيين، وألا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض، إلا إذا أتي ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأول وتحسين الظن فدونك، وإلا فاضرب صفحًا عما جري بينهم، فإنك لم تخلق لهذا، فانشغل بما يعنيك ودع مالا يعنيك، ولا يزال طالب العلم عندي نبيلاً حتى يخوض فيما جري بين السلف الماضيين، ويقضي لبعضهم على بعض))[٢].

هذا ما رمت إيضاحه، وقصدتُ بيانه في هذا البحث، والمؤمل مِنْ قارئه أن يستر ما فيه مِنْ تقصير وخلل، وينصح لصاحبه، فإن اتفق لي إصابة الحق فذلك مِنْ توفيق ربي سبحانه، وإن ضللتُ فإنما أضل على نفسي، والرجاء في الله أن يغفر الزلل، ويتجاوز عن التقصير، وصلي الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

كتبــه

د . عماد علي عبد السميع



(١) سير أعلام النبلاء (١٢ / ٦١).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٢ / ٢٧٨).

الفهارس العامة

١) قائمة المصادر والمراجع.

٢) فهرس الموضوعات.




قائمة المصادر والمراجع

١- لسان العرب: جمال الدين ابن منظور، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢- القاموس المحيط: مجد الدين الفيروزابادي، ط دار المختار الإسلامي، القاهرة.
٣- المصباح المنير: أحمد بن محمد الفيومي، ط دار الحديث، القاهرة.
٤- سنن الترمذي: محمد بن عيسي الترمذي، ط دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٥م.
٥- النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين ابن الأثير الجزري، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. ط المكتبة العصرية، بيروت.
٦- مصطلح الحديث ورجاله: د. حسن مقبولي الأهدل، ط دار الجيل الجديد، صنعاء، الطبعة السادسة ١٩٩٦م.
٧- أصول الحديث وعلومه: د. محمد عجاج الخطيب، ط دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولي ١٤١٩هـ.
٨- منهج النقد في علوم الحديث: د. نور الين عتر، ط دار الفكر، دمشق، الثالثة ١٤٠١هـ.
٩- الجامع الصحيح: محمد بن إسماعيل البخاري، ط دار ابن حزم، بيروت، الأولي ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
١٠- معرفة علوم الحديث: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين وآخرين، ط دار الآفاق الجديدة، بيروت، الرابعة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
١١- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أحمد بن علي بن حجر،

تحقيق، أحمد بن سالم المصري، ط مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة ٢٠٠٤م.

١٢- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: رضوان جامع، ط مكتبة نزار مصطفي الباز، مكة المكرمة، الثانية ٢٠٠٢م.

١٣- كتاب العلل: محمد بن عيسي الترمذي، ط دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٥م.

١٤- تفسير القرآن العظيم: عماد الدين إسماعيل بن كثير، ط دار النهضة العربية، بيروت، الخامسة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٥- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية: محمد بن علي الشوكاني، ط مؤسسة الريان بيروت، الثالثة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٦- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، ط دار الفكر، بيروت ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٢م.

١٧- رياض الصالحين مِنْ كلام سيد المرسلين: يحي بن شرف النووي، ط دار السلام، القاهرة، الأولي ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٨- الجامع الصحيح: مسلم بن الحجاج، ط دار ابن حزم، بيروت، الأولي ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٩- الكفاية في معرفة أصول الرواية: علي بن أحمد بن ثابت، الخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم الدمياطي، ط مكتبة ابن عباس، القاهرة ٢٠٠٢م.

٢٠- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: يحي بن شرف النووي، تحقيق: د. خليل مأمون شيحا، ط دار المعرفة، بيروت، الرابعة عشرة ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢١- اختصار علوم الحديث: لابن كثير، مع شرحه الباعث الحثيث للشيخ أحمد محمد شاكر، ط دار الفكر، بيروت، الأولي ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٢- جامع الأصول مِنْ أحاديث الرسول: لابن الأثير، تحقيق: عبد القادر

الأرناؤوط، ط مكتبة الحلواني، ١٣٩٢هـ.
٢٣- شرح علل الترمذي: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: همام عبد الرحيم، ط مكتبة المنار، الأردن، الأولي ١٤٠٧هـ.
٢٤- تاريخ بغداد: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٥هـ.
٢٥- رفع الريبة فيما يجوز ومالا يجوز مِنْ الغيبة: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: الشيخ عقيل المقطري، ط دار ابن حزم، الأولي ١٤١٣هـ.
٢٦- معالم في الجرح والتعديل عند المحدثين: محمد بن محمد المهدي، ط دار الرسالة، بيروت، الأولي ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٢٧- تذكرة الحفاظ: أحمد بن محمد بن عثمان الذهبي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
٢٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ط دار الفكر العربي، بيروت، بدون تاريخ.
٢٩- هدي الساري ((مقدمة في فتح الباري)): أحمد بن علي بن حجر، ط دار الفكر، بيروت ١٤٢٠هـ.
٣٠- الرد الوافر على مَنْ زعم بأن مَنْ سمي ابن تيمية شيخ الإسلام كافر: لابن ناصر الدمشقي، تحقيق: زهير الشاويش، ط المكتب الإسلامي بيروت، الثالثة، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٣١- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٣٢- البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل: محمد العمري، بحث منشور بمجلة أبحاث جامعة اليرموك -العدد السابع لسنة ١٩٨٩م، المجلد الخامس.
٣٣- الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل

أحمد، وعلي محمد، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولي ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٣٤- الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند- ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٣٥- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل: سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: د. زياد محمد منصور، ط دار العلوم والحكم، سوريا، الثانية ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٣٦- الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي: د. علي نايف البقاعي، ط دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولي ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٣٧- طبقات الشافعية الكبري: تاج الدين السبكي، ط دار المعرفة، بيروت، الثانية.

٣٨- المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل: د. فاروق حماده، ط دار طيبة، الرياض، الثالثة ١٤١٨هـ.

٣٩- تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. محمد العوضي، ط دار البيان العربي، القاهرة، الأولي ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٤٠- الاقتراح في بيان الاصطلاح: محمد بن علي بن مطيع((ابن دقيق العيد))، ط دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٦هـ.

٤١- قواعد التحديث مِنْ فنون مصطلح الحديث: محمد جمال الدين القاسمي، ط دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ.

٤٢- علوم الحديث: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ((ابن الصلاح، تحقيق: د. نور الدين عتر، ط دار الفكر المعاصر، بيروت، الثالثة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٣- تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: إبراهيم الزيبق وآخر، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولي ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٤٤- قواعد في علوم الحديث: ظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الثالثة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٤٥- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، ط مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، الأولي ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٤٦- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق مِنْ كتاب ابن الصلاح: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: د. أسامة عبد الله خياط، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولي ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
٤٧- الموجز في مصطلح الحديث: عبد السلام محمود أبو ناجي، ط دار المدار الإسلامي، بيروت، الأولي ٢٠٠٢م.
٤٨- الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد الآمدي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولي ١٤٢٣هـ.
٤٩- جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، ط دار ابن الجوزي، السعودية، السابعة ١٤٢٧ه
٥٠- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، ط دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولي ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م
٥١- سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ط مكتبة الصفا، القاهرة، الأولي ١٤٢٤هـ.
٥٢- كتاب الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين وتركي فرحان، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولي ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٥٣- آداب الشافعي ومناقبه: عبد الرحمن بن أبي حاتم، ط مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة ١٤٢١هـ.
٥٤- أسامي مَنْ روي عنهم البخاري في جامعه الصحيح: عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: د/ عامر حسن صبري، ط دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولي ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٥٥- التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، ط مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، بدون تاريخ.
٥٦- الجرح والتعديل: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: خليل العربي، ط مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، الأولي ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٥٧- ألفية مصطلح الحديث: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ط البارودي، بيروت، الأولي ١٩٩٨م.
٥٨- لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط مكتب المطبوعات الإسلامية، الأولي ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٥٩- طبقات الحفاظ: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية ١٤١٤هـ.
٦٠- كتاب العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثانية ١٤٢٦هـ.
٦١- ذكر أخبار أصبهان: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط دار الضياء، القاهرة، بدون تاريخ.
٦٢- البدر الطالع بمحاسن مِنْ بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد حسن حلاق، ط دار ابن كثير، دمشق، الأولي ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٦٣- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولي ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٦٤- شذرات الذهب في أخبار مِنْ ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي((المعروف بابن العماد)) تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، ط دار ابن كثير، دمشق، الأولي، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٦٥- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: محمود بن أحمد، بدر الدين العيني، ط دار الفكر، بيروت، الأولي ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٦٦- بغية الوعاة في أخبار النحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط المكتبة العصرية، بيروت، الأولي ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٦٧- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
٦٨- الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه: بدر بن محمد العماش، ط دار الرشد، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٦٩- الشيخ مقبل الوادعي آراؤه العلمية والدعوية دراسة ونقد: محمد بن موسي العامري، صنعاء ١٤١٦هـ.
٧٠- السنن الكبري: أحمد بن الحسين البيهقي، ط دار الفاروق، القاهرة، بدون تاريخ.
٧١- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي، ط وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، بدون تاريخ.
٧٢- الذيل التام على دول الإسلام: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: حسن إسماعيل، ط دار ابن العماد، بيروت، الأولي ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.






فهرس الموضوعات

الموضوع | رقم الصفحة





مفكرة





مفكرة





مفكرة













































مفكرة














































مفكرة



مفكرة





مفكرة



تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ الصَفُّ وَالتَّنْسِيقُ وَالْإِخْرَاجُ بِدَارِ الْمَأْثُورِ لِلطِّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ.
بالمملكة العربية السعودية : جوال/ ٠٥٦٦٦٠١٦٢٧ - مصر: موبايل/ ٠١٠٠١١٢٩٢٧٤
بريد الكتروني info@daralmathour.com

وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَآلِ بَيْتِهِ، وَارْضَ اللَّهُمَّ عَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، وَعَنْ سَائِرِ أَصْحَابِ نَبِيِّكَ أَجْمَعِينَ، وَعَنِ التَّابِعِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَاغْفِرْ لَنَا اللَّهُمَّ وَارْضَ عَنَّا بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ.


موقف علماء الجرح والتعديل
من جرح الأقران
(بين النظرية والتطبيق)
دار المأثور

دار المأثور